تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 357

من 28 أبريل إلى 4 ماي 2020

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

كورونا تؤكد أن الإجهاز على القطاع العمومي هو تدمير للإنسان وللبيئة

كلمة العدد

فاتح ماي 2020: "أرواحنا... قبل أرباحكم"

بحلول فاتح ماي من كل سنة، تحتفي الطبقة العاملة ومعها أحرار العالم بالعيد الأممي الذي يؤرخ لملاحم وإنجازات عمالية في مواجهة جشع الرأسمال. انطلقت من ولاية شيكاكو الأمريكية لتعم العالم مرورا بالدول الأوربية وهي تسجل وحدة الطبقة العاملة رافعة مطالبها لتواجه مصيرها بانتصار تاريخي كبير أمام آلات القمع والاستغلال الرأسمالي.

واليوم، وقد تطورت وتعددت أساليب الاستغلال، وتعقدت معها العلاقات الشغلية بين المستغلين والمنتجين المبدعين، وتعززت وسائل قمع وتكسير التنظيمات العمالية وكسر منظماتها النقابية ومحاولات احتوائها، فإننا مدعوين للتساؤل حول ما إذا انتهت المعادلة إلى نتيجة حاسمة ونهائية، لصالح الرأسمال وأرباب العمل على حساب الطبقة العاملة وانتهى الأمر؟ أم أن جميع المؤشرات القائمة، تعزز شروط انبثاق عمل من شأنه أن يذكي الهمم في أوساط العاملات والعمال ويبعث آمال وحدة الحركة العمالية لقلب المعادلة لصالحها وبالتالي لصالح عالم ينعم فيه الإنسان بالسلم والحرية والعدالة والمساواة..؟

إن صفحات التاريخ مفتوحة بين أيادينا لتلهمنا دروس وتجارب الحركة العمالية، في مواجهة لن تنتهي لفائدة نظام حامل في طياته تناقضات وقوانين سقوطه. فقد طورت الرأسمالية أساليب البحث عن حل أزماتها البنيوية وستواصل البحث في ذلك. لكنها كلما وضعت خطة، كلما ازدادت جشعا وافتراسا وبالتالي تعفنا أكثر. وهذا ما كشفته النيوليبرالية التي انبثقت مع بداية التسعينات وقد فشلت في تخطي ظاهرة "الركود الاقتصادي ومحصلته المتمثلة في أزمة اجتماعية تكدس الثروة في أيدي الأقلية بينما تراكم الفقر لدى الأغلبية في العديد من المجتمعات، وفي أزمة بيئية - بفعل الاستغلال الرأسمالي المتوحش للطبيعة - تنذر بتهديد الحياة على كوكب الأرض. إنها نتيجة طبيعية للتناقض الحاد بين الرأسمال والعمل المأجور المنتج لفائض القيمة، وستنتج عنه المزيد من الظواهر الاجتماعية والمرضية ما دام الرأسمال لا وطن له، لا نهاية لأطماعه في مراكمة الأرباح.

لا شك أن فاتح ماي لهذه السنة، قد حل علينا والعالم يجتاحه شبح كوفيد 19 وحصد الكثير من الأرواح وانتشر في العديد من الوحدات الإنتاجية بين العاملات والعمال، كما لم تسلم من تهديداته كل التجمعات البشرية... إننا أمام صرخات جماعية تعبر بصوت واحد، قد انكشفت الحقيقة مرة أخرى: "أرواحنا ...قبل أرباحكم". ولا شك أيضا أن الطبقة العاملة ستكون لها الحصة الأوفر من تداعيات هذه الجائحة. غير أنها في نفس الوقت، قد تكون فرصة تاريخية لتحويل الأزمة إلى نقطة أمل وعمل حقيقية، لفتح آفاق النضال العمالي الأممي، بما يمكّن الشعوب من استعادة المبادرة وخوض معارك التحرر بأشكال جديدة وبوسائل جديدة.

ومن شروط خوض معركة فتحت فرصة تاريخية "في وقت إضافي" في العالم وفي بلادنا بالتحديد:

أولا: تنظيم وتأطير النضالات العمالية ونضالات كل الفئات والمأجورين وتوحيدها في نضال وحدوي طبقي.

ثانيا: إسناد النضالات العمالية والنقابية ببناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهير، وبناء حراكات شعبية في مجموع المناطق في بعدها الطبقي بتمفصله مع البعد الهوياتي، خاصة في المناطق ذات الخصوصية الاثنوثقافية.

ثالثا: إطلاق دينامية نضالية سياسية في الأوساط العمالية، وتجديد فعل الحركة العمالية بمضمون تحرري ديمقراطي.

رابعا: الحاسم في كل ما سبق، هو المضي في خطوات تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، الحاضن لكل الطاقات الثورية الخلاقة التي تتوفر عليها بلادنا، فهي آخر معاقل الثقة لهذا الشعب الذي يستحق كل التضحيات...

إن عالما آخر ما بعد جائحة الفيروس التاجي ممكن، نقيض لما كانت تخطط له أنظمة الرأسمال العالمي. غير أنه سيكون وفق ما أعدت له الشعوب، من نضالات عمالية طبقية وأدوات حقيقية جديدة للنضال أهمها: حزب يعبر طبقيا عن مصالح العمال والكادحين، عمل نقابي عمالي ديمقراطي بديل وأدوات دفاع مستقلة للجماهير وجبهات طبقية واسعة...

لقد اقتربت بداية نهاية عالم الهيمنة الامبريالية، وحان الأوان لإعادة بناء عالم تسوده الحرية والكرامة والعدالة، ينعم فيه الإنسان بالسلم والسلام. وهذا رهين بتوحيد المبادرات وبناء جبهات العمل من أجل البديل المنشود محليا، إقليميا وعالميا.

ضيف العدد: عبد الله لفناتسة

تعرض القطاع العمومي المغربي لعملية تصفية حقيقية بأبخس الأثمان. أما الحصيلة الاجتماعية الكارثية لعملية الخوصصة فقد تأكدت الآن بعدما اكتشف المغاربة، بعد أربعة عقود على تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، أن القطاع الخاص لم يحقق تعميم التعليم والخدمات الصحية والقضاء على البطالة وغيرها من الوعود، رغم ملايير الدراهم التي ظل يستحوذ عليها كدعم عمومي وإعفاءات ضريبية وعقارات مجانية وصفقات عمومية ريعية.

تجربة الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية 5

المواطن تحت مطرقة الدولة وسندان الفقر وجائحة كورونا 6

موريتانيا: حركة نستطيع.. خلاصة تجربة تبحث عن موطئ قدم للكادحين 11

التعليم عن بعد: تكريس للفوارق الطبقية وضرب لتكافؤ الفرص 12

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

في الذكرى 25 لتأسيسه..
النهج يؤكد على تشبثه باستراتيجية التغيير الثوري

في الخامس عشر من أبريل 1995 تأسس النهج الديمقراطي كجواب سياسي على الضرورة التاريخية لإستكمال مهام تحرر شعبنا وانعتاقه من هيمنة الإمبريالية وقبضة الاستبداد المخزني والاستغلال الطبقي الذي تتعرض له الطبقة العاملة وعموم الكادحين ومن النهب والظلم الذي يرزح تحته شعبنا. تأسس النهج الديمقراطي كاستمرارية سياسة وفكرية لمنظمة "الى الامام" الماركسية اللينينة المجيدة، وهو تنظيم يتبنى استراتيجية التغيير الثوري بهدف إرساء أسس نظام سياسي وطني ديمقراطي شعبي ذي أفق اشتراكي.

ربع قرن من النضال المستميت، تواجد خلاله النهج الديمقراطي في مختلف الواجهات بجانب ومع الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية، ارتبط بنضالاتها ضد السياسات اللاشعبية للكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني.

اليوم، ونحن نحيي الذكرى الخامسة والعشرين للتاسيس، فإننا نقف باعتزاز وفخر على أهم المؤشرات والتي من شأنها توضيح المعالم الرئيسية البارزة في مسيرة النهج الديمقراطي ومنهجيته النضالية لنعرضها بتركيز شديد:

يتميز الخط السياسي لتنظيمنا بالانحياز الكامل لصف الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة؛ ويتم ذلك عبر انخراط فعلي ومتواصل لعضواته وأعضائه في نضالات مختلف الفئات الشعبية ضد سياسات القهر والقمع التي يمارسها نظام الاستبداد والفساد. يتجلى هذا الانحياز من خلال التعبئة القصوى لقيادة وقواعد النهج الديمقراطي لإنجاز المهمة المركزية المتجسدة في إعلان تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في محطة المؤتمر الوطني الخامس، وهذا ما جسدته حملة التواصل الواسعة مع الطبقة العاملة في مواقع الانتاج والأحياء الصناعية ومع الجماهير الكادحة. ومن منطلق هذا الانحياز يخوض مناضلوه ومناضلاته معارك نقابية مع العاملات والعمال المضطهدين، ضد استغلال الباطرونا بدعم مكشوف من طرف الدولة وتواطؤ الجماعات المتنفذة في القيادات النقابية؛ كما يُشهد لهم استماتتهم ومبدئيتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤازرة ضحايا القمع والبطش الممارسين يوميا على فئات الشعب المضطهدة.

لقد جسد النهج الديمقراطي تلك الاطروحة السديدة التي تقضي ببناء التنظيم تحت نيران العدو وفي معمعان الصراع الطبقي، مما سلط على عمله اليومي ونضالاته شتى أشكال القمع والمنع والتضييق والعزل. لكن هذه المحاولات القمعية تكسرت على صخرة عزيمة المناضلات والمناضلين وتسلحهم بالنظرية الماركسية وباستراتيجية النضال الجماهيري الحازم والطويل النفس. لقد تمكن النهج الديمقراطي بمواقفه الوحدوية من نسج علاقات متشعبة على المستوى الوطني والدولي، ليظل رقما مهما في معادلة النضال الشعبي من أجل بناء نظام ديمقراطي شعبي يكون فيه الشعب مصدر السلطة، ويتمتع فيه كافة المواطنين والمواطنات بالحرية والكرامة والمساواة.

رغم الحجر الصحي الذي يتزامن مع إحياءنا للذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس النهج الديمقراطي، فإننا صامدون في مواقفنا المنحازة للطبقة العاملة وعموم الكادحين وماضون بعزيمة وإصرار على طريق إعلان تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة وهو المشروع العظيم الذي تبنته منظمة "الى الأمام"، وهو يشق طريق التحقق اليوم حتى تتمكن الطبقة العاملة من تبوء مكانتها التاريخية في قيادة نضال شعبنا نحو التخلص من الإمبريالية والمخزن ونحو التحرر الوطني والديمقراطية الشعبية في أفق المجتمع الاشتراكي المنشود الذي ستتخلص فيه طبقتنا العاملة من الاستغلال الرأسمالي المقيت .

النهج الديمقراطي بآسفي يساند العمال والبحارة في نضالهم المشروع من أجل الحماية من مخاطر كورونا وانعكاساتها

عبرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بآسفي عن مساندتها لعاملات التصبير اللواتي اضطررن للتظاهر في ظل خطر وباء كورونا، أمام المعامل رفضا للعمل في شروط تهدد سلامتهن حيث يشتغل اكثر من 500 عاملة يشتغلن في حصة واحدة دون شروط صحية،

ونددت الكتابة في بيان صادر عنها يوم 24/04/2020، بما تعرض له البحارة من قمع واعتقال وترهيب من طرف أجهزة القمع و"المتطوعين" أصحاب البذلات الصفراء/العياشة، بعد تظاهرهم احتجاجا على الأوضاع السيئة التي وجدوا أنفسهم فيها، بعد توقفهم الاضطراري عن العمل وعدم استفادتهم من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي لعدم التصريح بهم من طرف الباطرونا...

وبعد تسجيلها لتدهور أوضاع العمال والكادحين على الصعيد الإقليمي في ظل جائحة كورونا، نتيجة تملّص الباطرونا من التزاماتها، سواء تعلق الأمر بتطبيق بنود مدونة الشغل على علاتها، أو بغياب شروط الحماية ....، أكدت على حاجة إقليم آسفي الملحة ومنذ زمن بعيد إلى مستشفى متعدد التخصصات يحول دون تنقل المرضى إلى مدينة مراكش للتداوي؛ سيما وأن نسبة تفشي بعض الأمراض الخطيرة مثل السرطان كبيرة بسبب استنشاق الساكنة اليومي للغازات السامة المنبعثة من معامل الفوسفاط التي أضيفت إليها المحطة الحرارية مؤخرا. كما طالبت الكتابة بإنشاء وحدة لتحاليل كورونا بالمستشفى الإقليمي بآسفي، وتوفير الموارد البشرية لذلك.وبالتسريع بمعالجة ملفات التعويض الاستثنائية لذويها خصوصا وأننا على أبواب شهر رمضان الذي يتطلب مصاريف استثنائية.

وأشار بيان الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي إلى ضعف الأساليب الوقائية المعتمدة في المجمع الشريف للفوسفاط، والتي من شأنها الإضرار بصحة وسلامة العمال الذين يستمرون في عملية الإنتاج والتسويق، ويدعو إلى حمايتهم....

النهج الديمقراطي بوجدة يحذر من مغبة تحول المؤسسة السجنية إلى بؤرة تفشي الفيروس

نبهت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بوجدة مدير للسجن المحلي بوجدة وعبره المدير الجهوي للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من مغبة تحول المؤسسة السجنية إلى بؤرة تفشي الفيروس، خاصة بعد تسجيل حالة إصابة موظف بها، داعية في نفس الوقت للإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين .

وعبرت في بيان صادر يوم السبت 25 ابريل 2020 عقب اجتماعها عن بعد، عن امتنانها وتقديرها لتضحيات نساء ورجال الصحة و عمال النظافة وجميع المتواجدين في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء.

كما أكدت عن إدانتها لما تتعرض له الطبقة العاملة من استغلال في هذه الجائحة من طرف البرجوازية و الرأسمالية ، والدفع بها نحو الهلاك مقابل الربح.

وأعربت عن تضامنها مع ضحايا السكن غير اللائق من ضمنهم الذين تضررت منازلهم جراء الأمطار الأخيرة في تزامن مع المعاناة من تابعة جانحة كورونا، مطالبتا المسؤولين للوفاء بالالتزاماتها السابقة في هذا الشان.

كما دعت إلى التوزيع العادل للدعم الذي يخصصه الصندوق المحدث خارج كل زبونية ومحسوبية داعية المواطنات والمواطنين الإلتزام بالإجراءات الإحترازية، ومطالبة الجهات المسؤولة بتسريع وتكثيف وثيرة الفحص في أوساط المخالطين للمصابين بفيروس كورونا.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الدار البيضاء

النهج الديمقراطي يتضامن مع الطبقة العاملة ويطالب بإغلاق الوحدات الغير ضرورية وتعويض العمال عن الإغلاق والبطالة المفروضة

في اطار متابعة مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي للوضعية الوبائية داخل الاحياء الصناعية بالدار البيضاء والوضعية الاجتماعية للطبقة العاملة البيضاوية فإننا نقف على استفحال الوباء وانتشاره المتصاعد كما نقف على تردي الاوضاع المعيشية للعاملات والعمال وما يترتب عنه من مآس اجتماعية.

هكذا نسجل اهم التطورات في ما يلي:

فبعد الإصابات الكبيرة بشركة "إيموتيكنيك" المختصة في المعدات شبه الطبية والتي تجاوزت بها الإصابات 140 حالة، فقد تم تسجيل اكثر من 30 إصابة في صفوف عاملات وعمال معمل "مارغافريك" المختص في صناعة الجبنة بنفس الحي الصناعي.

كما تناقلت وسائل الاعلام اليوم تفشي الوباء في الحي الصناعي بوسكورة حيث تعرض عدد من عمال شركة ST Microelectronics للإصابة بفيروس كورونا المستجد.

رغم هذه الاصابات، فهناك العديد من الشركات والتي لا يعتبر منتوجها ضروريا او ملحا في هذه المرحلة، استأنفت انشطتها الانتاجية غير مبالية او مكترثة بمخلفات ذلك على اليد العاملة. هذا المستجد واجهه العمال والعاملات بموجة من الاحتجاج ورفض العمل ما لم تتخذ الاحترازات الضرورية مثل ما قامت به مجموعة من العمال والعاملات في شركة تنتج الكمامات لقد رفض الجميع العمل دون حماية كافية وذلك احترازا من نقل الوباء الى أسرهن ومحيطهن .

غير ان معاناة الطبقة العاملة مستمرة ايضا مع استبداد الباطرونا والتي اغلق بعضها المعامل ورفض التصريح بعماله للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما حدث بأحد معامل الحي الصناعي بالتشارك وكما طالعتنا به البارحة واليوم وسائل الاعلام بالحي الصناعي اهل الغلام حيث وجد عمال ريشبوند أبواب الشركة مغلقة في وجوههم دون اي تصريح بتوقفهم عن العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

ومن المعاناة ايضا وضعية العديد من العمال والعاملات الموقوفين عن العمل بصفة نهائية كعمال مغرب ستيل وخياطة عادل وسوماتيم وسيكاليم وغيرها من الوحدات المغلقة.

كما نسجل تفاقم أوضاع عمال القطاع الغير مهيكل من شركات وهنكارات والريدوات التي اغلقت في وجه عمال وعاملات ليجدوا انفسهم عرضة للشارع دون اية تغطية اجتماعية او صحية؛ وهو الوضع الذي وجد الفراشة والباعة المتجولون والعاملون في قطاع البناء وغيرهم انفسهم فيه.

اننا في النهج الديمقراطي بمدينة الدار البيضاء اذ نعلن تضامننا مع الطبقة العاملة بالدار البيضاء في معركتها ضد كل الانتهاكات لحقوقها ومكاسبها، فإننا نحمل الدولة واجهزتها المحلية ومختلف السلطات الترابية بالدار البيضاء المسؤولة الاستمرار في هذه الوضعية الغير مقبولة والتي تهذر فيها كرامة العمال وتهضم حقوقهم وهم من أفنوا زهرة شبابهم في خدمة طبقة برجوازية انتهازية لا تقيم اي وزن لتضحياتهم.

اننا نطالب بالتدخل العاجل من اجل اغلاق الوحدات الغير ضرورية عملا بمبدأ الأرواح لا الأرباح ومن جهة ثانية تأدية حقوق وتعويضات العمال عن الاغلاق والبطالة المفروضة في ظل الجائحة.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تخلد عيد الشغل تحت شعار:

«بالوحدة والتضامن، نصون المكاسب ونحقق المطالب، ونتصدى لجائحة كورونا وللقهر والاستغلال»

تحت شعار: «بالوحدة والتضامن، نصون المكاسب ونحقق المطالب، ونتصدى لجائحة كورونا وللقهر والاستغلال»، تخلد الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عيد الشغل الذي يتزامن هذه السنة مع استمرار جائحة كورونا في حصد الأرواح بالجملة وفي فرض الحجر الصحي، ومع آفة الجفاف التي تعيشها بلادنا وآثارها الكارثية على شعبنا وعلى الفلاحين الكادحين بالخصوص.

ورغم هذه الظروف، التي تحول دون تلك المسيرات المعهودة، أصرت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على تخليد فاتح ماي بقوة وإبداع، معتبرة أن جائحة كورونا يجب أن تحفزها على إحيائه بقوة مضاعفة لكون الشغيلة بالقطاع، رجالا ونساءً ، موظفين ومستخدمين وعمالا زراعيين وفلاحين كادحين وصيادين، من أبرز المتضررين من الجائحة.

إن مناضلي/ات الجامعة، في ظل الحجر الصحي، سيلزمون بيوتهم يوم فاتح ماي، لكنهم لن يخلدوا للنوم أو الكسل، وسيتواصلون فيما بينهم بشتى الأساليب/ وسيبدعون أنشطة نضالية بديلة يشارك فيها أعداد مهمة من شغيلة القطاع، حتى أولائك الذين لم يعتادوا المشاركة في مسيرات عيد الشغل. ومن الأكيد أن العزلة المادية للمناضلين/ات عن بعضهم، لن تؤثر على وحدتهم الوجدانية النابعة من وحدة المصير.

ومن المعلوم أن الكتابة التنفيذية للجامعة أصدرت يوم 20 أبريل تعميما خاصا، وجهته لمناضليها ومناضلاتها، تضمّن أهم الأنشطة التي ستقوم بها الجامعة خلال فاتح ماي ووسائل التعبئة لتخليد هذا الحدث العالمي العظيم، وأبرزها:

- المساهمة في أنشطة المركزية وطنيا وعلى مستوى الاتحادات المحلية.
- التواجد الإعلامي والتعبوي على مستوى مقرات العمل طيلة الأسبوع السابق لفاتح ماي.
- تحريك آليات الجامعة الإعلامية للتعريف بفاتح ماي وبمشاكل الشغيلة ومطالبها والآفاق النضالية. ولهذه الغاية سيتم تشغيل موقع الجامعة الإلكتروني وصفحتها على الفيسبوك والترويج لنداءات الجامعة ونقاباتها الوطنية وتنظيماتها الموازية.
- التزام المناضلين/ات دقيقة صمت ترحما على أرواح ضحايا الجائحة، وذلك على الساعة 11 صباحا. بعدها مباشرة يتم إنجاز وقفة رمزية لبضع دقائق من طرف المناضلين/ات داخل بيوتهم، مع حمل بانكارطات وتقاسم الصور في مواقع التواصل الاجتماعي. إنها وقفة رمزية، شبه جماعية، موحدة زمنيا ومتفرقة في المكان.
- الاستماع الجماعي لكلمة الجامعة بمناسبة فاتح ماي التي سيتمّ بثها عبر صفحة الجامعة على الفيسبوك على الساعة الحادية عشرة والربع.
- تنظيم ندوة إشعاعية من خلال التواصل السمعي البصري حول موضوع "أوضاع الشغيلة في ظل جائحة كورونا". ويتعلق الأمر أساسا بشغيلة القطاع الفلاحي".

إن إحياء فاتح ماي بهذا الأسلوب يعكس الإصرار على تخليد هذا العيد الأممي مهما كانت الظروف. ولاشك أن الطبقة العاملة، نظرا لتفاقم مشاكلها، قبل الجائحة وأثناءها وبعدها، ستجد الفرصة لتعوض تظاهرات فاتح ماي التي يمكن اعتبارها مؤجلة فقط.

الكتابة التنفيذية في 23 أبريل 2020

تحت شعار: يستمر إجرام النظام، تستمر مقاومة الشعب،

الأساتذة المفروض عليهم التعاقد يخلدون ذكرى اغتيال الأب حاجيلي

قررت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في بلاغ لها تخليد الذكرى الأولى لاغتيال الأب عبد الله حجيلي بدءا من يوم غد الجمعة وعلى مدى ثلاثة أيام، ذكرى اختارت لها شعار "سنة على اغتيال حجيلي: يستمر إجرام النظام، تستمر مقاومة الشعب المغربي".

وبحسب نفس البلاغ، فإن تخليد ذكرى عبد الله حجيلي، سنطلق االيوم الجمعة 24 أبريل الجاري عبر توحيد صورة البروفايل ونشر الورقة التعريفية حول الشهيد على أوسع نطاق، إلى جانب مشاركة ابنة الشهيد هدى حجيلي، وهي أستاذة مفروض عليها التعاقد من مدينة آسفي.

ويتضمن اليوم الثاني من برنامج تخليد الذكرى، نشر إبداعات الأستاذات والأساتذة إلى جانب مقالات حول الاغتيال والاعتقال السياسي بالمغرب، وفيديوهات توثق للحظة وفاة عبد الله حجيلي وللمعركة ككل، ومساء سيتم بث مباشر لأحد أعضاء التنسيقية الوطنية.

وسيتم خلال اليوم الثالث، الذي يوافق يوم الأحد 26 أبريل الجاري، بأمسية فنية ملتزمة، وفق بلاغ التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

ويشار الى عبد الله حاجيلي والد إحدى الأستاذات الذين فرض عليهم التعاقد، اغتيل على إثر لبفض الدموي لاعتصام الأساتذة المتعاقدين في الشارع يوم 25 أبريل الماضي، بعد مكوثه لمدة تجاوزت الشهر في مستعجلات "مستشفى السويسي" بالعاصمة الرباط.

اللجنة الإدارية للجمعية تحذر من إستغلال قانون الطوارئ الصحية للانتقام من النشطاء والحقوقيين، ومن تمرير قوانين ترفع من حالة تقييد الحقوق والحريات، عوض أن تجعل منها فرصة لتصفية الأجواء وتحقيق انفراج سياسي بالبلاد

عقدت اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعها عن بعد، في إطار دورتها العادية الخامسة، يوم السبت 18 أبريل 2020، تحت شعار "الحقوق الشغلية وكافة حقوق الإنسان لا تخضع للحجر، واحترامها شرط لمواجهة جائحة كورونا"، مؤكدة بذلك انخراط الجمعية في مجهود الحركة الحقوقية العالمية التي ترفض استغلال الحكومات للظروف العصيبة التي تمر منها الشعوب بسبب جائحة كورونا المستجد للمس بالحقوق والحريات، مع تأكيدها على أهمية الإجراءات الاحترازية التي اتخذت من أجل الحد من تفشي الوباء، والتي يجب احترامها من طرف الجميع كما يتطلب الأمر أن تحرص السلطات على تنفيذها في احترام تام لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وعدم استغلالها للانتقام من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والإجهاز على حرية الرأي والتعبير.

وعبرت قيادة الجمعية عن ادانتها "استمرار اعتقال عشرات المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وتستنكر استثنائهم من العفو الأخير، مما يعد تكريسا لسياسة الانتقام التي تستهدفهم منذ اعتقالهم، وتستنكر أيضا الاعتقالات والمتابعات الجديدة التي تعرض لها العديد من النشطاء، من ضمنهم أعضاء ومسؤولي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، مطالبة بالإفراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين، ومعلنة انخراط الجمعية في الحملة الدولية من أجل الحرية للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن أجل حماية السجناء عموما من مخاطر الوباء بالتخفيف من اكتظاظ السجون وتمكينها من وسائل الوقاية وشروط التباعد الاجتماعي الضروري؛"

وحذر ت اللجنة الإدارية الدولة من استغلال قانون الطوارئ الصحية للانتقام من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، عبر الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة، كما تنبه إلى خطورة استغلال الظرفية الاستثنائية التي تمر منها البلاد لتمرير قوانين ترفع من حالة تقييد الحقوق والحريات، عوض أن تجعل منها فرصة لتصفية الأجواء وتحقيق انفراج سياسي بالبلاد؛

كما عبرت عن انشغالها الكبير بالأوضاع المأساوية للمغاربة العالقين بالخارج بعد إغلاق الحدود من طرف الدولة المغربية، مطالبة بالعمل على إرجاعهم إلى أرض الوطن مع اتخاذ كل الاحترازات الضرورية لحماية البلد من انتشار الوباء، ...

وطالبت اللجنة الإدارية بمعالجة الوضع الناتج عن ما سمي بالتعليم عن بعد الذي ضرب في الصميم مبدأ تكافؤ في الفرص، وحرم أغلب التلاميذ والتلميذات من حقهم في التعلم، بسبب شروط تطبيقه وعدم مراعاته للواقع المعاش لأغلبية التلاميذ، ...

ونددت اللجنة الإدارية بهزالة التعويضات التي أعلنت السلطات أنها ستمكن منها الفئات المتضررة من الحجر الصحي، وبعدم صرفها للعديد منهم لحد الآن، مطالبة بإعمال الشفافية في تدبير ميزانية صندوق كوفيد19، وتمويله من مصادر لا يضر اعتمادها بالفئات ذات القدرة الشرائية المحدودة، ولا بالقطاعات الاجتماعية الأساسية، وتمكين المجتمع المدني من مراقبة تدبير ميزانيته، وإعطاء الأولوية في الاستفادة منها للفئات الهشة وللقطاع الصحي ومستخدميه، وإعمال مقاربة النوع في ذلك وجعل حد للتمييز الذي يطال النساء في مجال توزيع الدعم رغم هزالته. وتستنكر اللجنة الإدارية الممارسات الجشعة لبعض المشغلين الذين استغلوا إقدام الدولة على وضع إجراءات تعويض العمال المسرحين ليتخلصوا من أجرائهم، طمعا في الاستفادة من صندوق كوفيد19، ومن ضمنهم مؤسسات من قطاع التعليم الخصوصي التي سرحت مستخدميها رغم أنها لم تعف الأسر من الأداء، ولم تتضرر من الوضع الاستثنائي الذي تعرفه البلاد.

تدق اللجنة الإدارية ناقوس الخطر بخصوص تزايد العنف ضد النساء في زمن الحجر الصحي، ومعاناة ضحاياه في غياب الدعم والمساندة الضروريين للحماية منه، ...

تسجل اللجنة الإدارية ببالغ القلق والاستياء استمرار الموقف المتواطئ للسلطات مع جماعات الرعاة الرحل الذين يواصلون هجوماتهم السافرة على السكان في منطقة سوس، من اعتداءات جسدية، وتهديد بالقتل، ورشق البيوت بالحجارة، وتدمير للأشجار وإتلاف للمزروعات والاستيلاء على الآبار، ...مطالبة بحماية السكان من هذه الاعتداءات وفتح تحقيق حول إفلات مرتكبيها من العقاب رغم الشكايات المتعددة للضحايا وتنظيمهم لاحتجاجات كثيرة ومسيرات كبيرة في مدن عدة؛

وطالبت اللجنة الإدارية السلطات بحماية الفئات الهشة من مخاطر انتشار العدوى ومن انتهاك حقها في العيش الكريم من أطفال بدون مأوى ومهاجرين والعمال في ورشات البناء التي لم يتم توقيف العمل فيها، والعمال والعاملات في المصانع والضيعات الخاصة التي لا تنتج المواد الضرورية والحيوية، مع الإسراع بتوفير الدعم والزيادة في مبلغه لفائدة الأسر الفقيرة التي حرم معيلوها من العمل؛

كما طالبت الدولة بأخذ الدروس من حالة الجائحة التي يعرفها العالم، قصد تغيير سياساتها بشكل شامل، بما يعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية، ويضع حقوق الإنسان والحريات في صلبها، ويجعل حدا للعمل بتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واتفاقيات التبادل الحر، بدءا بإلغاء قانون المالية الحالي ووضع ميزانية عامة اجتماعية تستجيب للأوليات الاجتماعية الأساسية من ضمنها الصحة، والتعليم، والسكن، والتشغيل، والثقافة، والبحث العلمي، والبنيات التحتية في العالم القروي....وإلغاء الصناديق الخاصة وتحويل اعتماداتها لتمويل القطاعات الاجتماعية، ووقف تبذير المال العام وسوء استعماله بما فيه ما يخصص للتسلح المبالغ فيه.

وعلى المستوى الجهوي والدولي استنكرت الجمعية استمرار العدوان الإجرامي الغاشم ضد الشعب اليمني وكذا المحاكمات السياسية بالجزائر التي استهدفت نشطاء المجتمع المدني ومعارضين سياسيين، مؤكدة انخراط الجمعية في الحملات الدولية المناهضة للسياسات الأمريكية التي تواصل الحصار على العديد من البلدان مما يهدد شعوبها بكارثة صحية بسبب الصعوبات الناتجة عن الحصار في مواجهة الجائحة في بلدانها، وتدين سياسة الابتزاز التي يمارسها الرئيس الأمريكي على منظمة الصحة العالمية وقرارته اللا مسؤولة ...

الجامعة الوطنية للتعليم تؤكد على ضرورة القطع مع السياسات الليبرالية المتوحشة، وتدعو إلى التضامن الطوعي وتأميم جميع الخدمات العمومية وعدم المس بحقوق الشغيلة

أكدت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي على ضرورة القطع مع السياسات النيوليبرالية المتوحشة المفروضة من المراكز الامبريالية الدولية، وتحْميل الدولة مسؤولياتها الاجتماعية بالحفاظ على المرفق العمومي من تعليم وصحة وسَكن ونقل واتصالات... واستعادة المفوت منه للوبي القطاع الخاص والحد من المزيد منه للوبي القطاع الخاص الذي برهن أنه لا يفوت الفرصة للمزيد من المضاربة والإغناء الفاحش ضدا على أمن وقوت الشعب؛

جد ذلك في بيان صادر عن اجتماع عن بعد للجنتها الإدارية في "دورة شهيد التعليم العمومي حجيلي عبد الله (الذكرى الأولى لاستشهاده في 24 أبريل 2019 بالرباط)"،

وأكدت النقابة عن الالتزاما بقواعد مواجهة جائحة كورونا التي تهدد بلادنا، محدرة في نفس الوقت الحكومة من استثمار انعكاساتها لتمرير السياسات التخريبية للتعليم العمومي وضرب الحريات وسائر الحقوق الديمقراطية

وجددت مطالبتها بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي الريف وبالاستجابة للمطالب الشعبية من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛

وعبرت عن رفضها استعاضة التعليم الحضوري بأي شكل من أشكال التدريس عن بعد، مطالبة الحكومة والوزارة بالعمل على معالجة الاختلالات المجالية، وأساسا بالمناطق والأحياء المُهمّشة والفئات الشعبية الفقيرة في البوادي والحواضر، بما يضمن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وكذلك توفير آليات التحصيل المدرسي والتعليمي عن بعد لذوي الاحتياجات الخاصة وللأشخاص في وضعية إعاقة...؛

كما عبرت عن احتجاجها على المنشور الحكومي القاضي بتأجيل الترقيات وإلغاء التوظيفات، واعتباره تكثيفا لهجوماتها على الوظيفة العمومية والعاملين بها، واستغلالا لظرفية الجائحة في تمرير المزيد من التراجعات؛ وتجديدها إدانة الاقتطاعات الغير القانونية من رواتب نساء ورجال التعليم المُضربين/ات؛ مؤكدة على أن المساهَمة في صندوق مواجهة كورونا لا تكون بالإجبار والقرارات الأحادية للحكومة عبر الاقتطاع من رواتب العاملين بالتعليم والصحة وغيرهم، بل بالتبرع الطوعي والتلقائي،...معترضة على الدّعم العمومي المقدّم للوبي التعليم الخاص من صندوق جائحة كورونا لأنانيته وجشعه في التعاطي مع الجائحة، ومطالبتها بفتح تحقيق في فضيحة الدعم العمومي للتعليم الخاص مع ضرورة إرجاع الأموال وتوجيهها إلى الفئات الهشة التي تضرّرت بشكل كبير خلال هذه الفترة؛

كما عبرت النقابة التعليمية عن احتجاجها الشديد على الأخطار المُحْدِقة بالطبقة العاملة في المؤسسات الإنتاجية بالمدن الكبرى (الدار البيضاء، طنجة، القنيطرة، فاس، مراكش،...) نتيجة استمرار اشتغالهم في ظل انتشار الوباء وفي غياب كل مقومات الوقاية والصحة والسلامة؛ مطالبة بصرف كامل متأخرات الأجور ومستحقات عاملات وعمال الحراسة والنظافة والإطعام ومربيي/ات التعليم الأولي...

وطالبت بالكشف عن نتائج التحقيق في إستشهاد الشهيد حجيلي عبد الله على إثر الهجوم على مناضلات ومناضلي التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد حلال احتجاجاتهم بشوراع الرباط...

تجربة الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية

تاج السر عثمان

نتابع في هذه الدراسة تجربة الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية من خلال توضيح وتحليل مساهمتة في بناء الحركة النقابية، ومواقفه في هذا المجال، وبهدف تعريف النقابيين الجدد بمناهج الحزب في الحركة النقابية، وتقاليده التي رسخها في تأكيد ديمقراطية واستقلالية الحركة النقابية، باعتبار أن النقابة جبهة واسعة تضم العاملين غض النظر عن مشاربهم السياسية أوالفكرية أوالدينية لتحقيق مطالبهم و مصالحهم في رفع الأجور وتركيز الأسعار وتحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية والثقافية، بهدف البناء عليها وتطويرها، وباعتبار أن النقابات يتجلي فيها الصراع الطبقي بين العاملين والمخدمين، العاملون يناضلون من اجل رفع الأجور وتحسين حياتهم المعيشية والاجتماعية والثقافية، والمخدمون يهدفون لتحقيق أقصى الأرباح من فائض القيمة أو العمل غير المدفوع الأجر،باعتبار أن قوة العمل أصبحت في المجتمع الراسمالي سلعة تباع وتشتري، وأن النقابات مدرسة للصراع الطبقي يمكن أن يرتقي فيها النضال الاقتصادي أو تحسين شروط العمل إلي الوعي السياسي الذي ينمو من خلال النضال اليومي، ويتوجه لتغيير المجتمع الرأسمالي إلي اشتراكي يزول فيه الاستغلال، وتتوفر فيه العدالة واحتياجات الانسان الأساسية والحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة بعد ثورة ديسمبر 2018، في ظروف اشتداد حدة المعارك التي يخوضها العاملون والموظفون والمهنيون من أجل انتزاع نقاباتهم، وانتزاع قانون ديمقراطي للنقابات يؤكد استقلالية وديمقراطية الحركة النقابية ،ويواصل تقاليدها الراسخة في الدفاع عن قضايا العاملين، والمساهمة في الشأن السياسي العام الذي كان للحركة النقابية باع طويل فيه منذ معارك الاستقلال، ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية التي صادرت الحريات السياسية والنقابية ودور العاملين والنقابيين في ثورة أكتوبر 1964، وانتفاضة أبريل 1985، وثورة ديسمبر 2018 .

كما تواصل الحركة النقابية نضالها و تستمد شرعيتها من قواعدها وجماهيرها، وتعمل الآن علي سحب الثقة من نقابات النظام البائد الفاسدة، وعقد الجمعيات العمومية، وانتخاب اللجان التمهيدية التي تعبر عن قضايا جماهيرها، والغاء قانون نقابة المنشأة واستبداله بنقابة الفئة.

أولا : أهم معالم تاريخ الحزب الشيوعي

× تأسس عام 1946، تحت اسم " الحركة السودانية للتحرر الوطني، منذ تأسيسه ارتبط بنضال الحركة الوطنية ضد الاستعمار، واهتدى بالمنهج الماركسي لفهم ظاهرة الاستعمار باعتباره الشكل المباشر لنهب ثروات شعوب المستعمرات والابقاء عليها في حالة تخلف، ومستوردة لمنتجاته وسلعه الرأسمالية، وتصدير المواد الخام، في تبادل غير متكافئ يعيد إنتاج الفقر والتخلف باستمرار، ومعرفة ظروف وخصائص السودان.

× طرح الجلاء وحق تقرير المصير للشعب السوداني، والكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني ضد الاستعمار، جاء ذلك في مواجهة شعاري الأحزاب الاتحادية " وحدة وادي النيل تحت التاج المصري"، والسودان للسودانيين تحت التاج البريطاني الذي كان يطرحه حزب الأمة.

كان شعار الجلاء وتقرير المصير هو الذي التفت حوله الحركة الوطنية، في الجبهة الاستقلالية، حتى جاء إعلان الاستقلال عام 1956 بعيدا عن الأحلاف العسكرية.

× قاوم الجمعية التشريعية عام 1948 التي اقترحتها الإدارة الاستعمارية لامتصاص النهوض الواسع للحركة الوطنية المطالب بالجلاء وتقرير المصير للشعب السوداني، ولا طالة أمد الحكم الاستعماري، رفض الحزب الشيوعي دخولها مع الأحزاب الاتحادية، ودخلها حزب الأمة وبعض الادارات الأهلية.الخ، كانت معركة مقاومة الجمعية التشريعية كبيرة في كل أنحاء السودان، واستشهد فيها قرشي الطيب عضو الحزب الشيوعي في عطبرة مع زملائه من شهداء الجمعية التشريعية" فؤاد سيدأحمد، عبد الوهاب حسن مالك،. الخ"، إضافة للجرحي والمعتقلين في المظاهرات الضخمة ضدها التي نظمتها الحركة الوطنية.

× أصدر الحزب صحافته ومنشوراته وبياناته وكتبه المستقلة وأصدر الصحف الجماهيرية " اللواء الأحمر – الميدان – الضياء بعد مؤامرة حل الحزب الشيوعي 1965 –مجلة الفجر الجديد "، وصحافته الداخلية للأعضاء " مجلة الشيوعي – الوعي – المنظم..الخ".

× ساهم في بناء الحركة النقابية العمالية واتحادات الطلاب والمعلمين، والمزارعين، والتنظيمات الديمقراطية " شباب – جبهة ديمقراطية وسط الطلاب– النساء – منظمات السلام والتضامن – الخ، وساهم في بناء الحركة التعاونية.

× خاض صراعات فكرية داخلية من أجل استقلاله السياسي والتنظيمي والفكري في الأعوام 1947 – 1952 – 1964 – 1970 – 1994، ورفض وهزم اطروحات التيارات اليمنية التصفوية، واليسارية المتطرفة كما في انقسام القيادة الثورية 1964.

× بعد الاستقلال تمسك الحزب بشعار " لا تحرير بلا تعمير "، في مواجهة شعار الاتحاديين " تحرير لا تعمير،

وطرح ضرورة استكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الافتصادي والثقافي، أي بانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

× عقد الحزب المؤتمرات الآتية " المؤتمر التداولي 1949 – المؤتمر الأول أكتوبر 1950 – المؤتمر الثاني أكتوبر 1951 – الثالث فبراير 1956 – الرابع أكتوبر 1967 – المؤتمر التداولي أغسطس 1970 – الخامس يناير 2009 – السادس يوليو 2016 . وأصدر وثائق تلك المؤتمرات من تقارير سياسية ،والتعديلات في برنامج ودستور الحزب لمواكبة المستجدات.

× دعا للحل السياسي السلمي الديمقراطي عشية الاستقلال بعد انفجار مشكلة الجنوب، وقدم شعار الحكم الذاتي الاقليمي في إطار السودان الموحد.

× دعا لمقاومة التدخل الأمريكي في السودان وربطه بالأحلاف العسكرية ورفض المعونة الأمريكية المشروطة.

× استنكر مجزرة عنبر شهداء جودة عام 1956، ودعا لمحاسبة المتورطين فيها باعتبارها أكبر جريمة ضد الانسانية بعد الاستقلال.

× قاوم انقلاب الفريق عبود العسكري في 17 نوفمبر، وطالب بعودة الديمقراطية في بيانه الشهير في 18 نوفمبر 1958، وطرح شعار الاضراب السياسي العام والعصيان المدني لاسقاطه في أغسطس 1961، وساهم بنشاط في ثورة أكتوبر واستشهد عضة الحزب الشيوعي أحمد القرشي.

× بعد ثورة أكتوبر كانت فاطمة أحمد إبراهيم عضو الحزب الشيوعي أول أمراة تفوز في البرلمان في أفريقيا والمنطقة العربية، واتسعت مطالب الحزب الشيوعي بمساواة المرأة بالرجل في الأجر المتساوي للعمل المتساوى، وحقها في ارتياد المجالات المهنية والاجتماعية والرياضية . الخ المختلفة، وتعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية بما يزيل الاضطهاد الواقع علي المرأة.

× قاوم مؤامرة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان بعد ثورة أكتوبر وضيق القوى الرجعية بتشاطه في الوعي والاستنارة العامة، مما أدي لخرق الدستور واستقالة رئيس القضاء، وكان من نتائج رفض حكم المحكمة الدستورية يبطلان حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان باعتباره غير دستوري تقويض النظام الديمقراطي . كما قاوم محكمة الردة للأستاذ محمود محمد طه عام 1968، ومؤامرة الدستور الإسلامي المزيف الذي يفضي للجمهورية الرئاسية والدكتاتورية باسم الإسلام، مما يؤدي لتعميق الحرب الأهلية وانفصال الجنوب، وكان من نتائج ذلك لانقلاب 25 مايو 1969.

× قاوم الحزب ورفض انقلاب 25 مايو حتى قبل قيامه، ورفض مصادرة الحقوق والحريات الأساسية والقيود علي الأحزاب السياسية والنقابات كما في الأمر الجمهوري الأول الذي جعل عقوبة الاضراب الاعدام!!، وقاوم مخطط النظام لقيام نظام شمولي يقوم علي الحزب الواحد " الاتحاد الاشتراكي"، وحكم الأمن والمخابرات، والتأميم ونهب ومصادرة الممتلكات باسم الاشتراكية، وباعتبار أن التأميم يستوجب التعويض والمصادرة عقوبة يجب أن تتم امام محكمة، واصل نقده للنظام ومخططه مع الانقساميين لتصفية الحزب الشيوعي وتحويل كادره لموظفين في الدولة.

جاء المؤتمر التداولي في أغسطس 1970، الذي أكد استقلال الحزب ورفض تذويبه داخل السلطة، وواصل المقاومة حتى قيام انقلاب 19 يوليو 1971 .

× بعد ذلك واصل الحزب التجميع والمقاومة سرا، ورفض التكتيك الانقلابي للوصول للسلطة، وطرح النضال الجماهيري لاسقاط النظام، والاضراب السياسي العام والعصيان المدني في دورة اللجنة المركزية يناير 1974 لاسقاط النظام.، وواصل المقاومة مع الجماهير حتي قيام انتفاضة أبريل 1985 .

× بعد الانتفاضة واصل الحزب نضاله من أجل استكمال مهام الانتفاضة بالغاء قوانين سبتمبر1983، وكل القوانين المقيدة للحريات، وقانون نقابات ديمقراطي حتى تم انجازة قانون 1987، والحل الديمقراطي السلمي لمشكلة الجنوب وعقد المؤتمر الدستوري، وفضح مخطط الجبهة الإسلامية بقيادة الترابي لقيام انقلاب عسكري، الذي تهاونت حكومة الصادق المهدي في مواجهته حتى وقع 30 يونيو 1989.

× بعد الانقلاب واصل الحزب نضاله من أجل قيام اوسع تحالف لاسقاط النظام، وواصل مع الحركة الجماهيرية نضاله لأكثر من 30 عاما، وطرح شعار الانتفاضة الشعبية والاضراب السياسي العام والعصيان المدني لاسقاط النظام وتفكيكه وقيام البديل الديمقراطي، حتى نجح في قيام اوسع تحالف لقوى "الحرية والتغيير"، وتم اسقاط رأس النظام، وقاوم انقلاب اللجنة الأمنية للنظام البائد العسكري لقطع الطريق أمام وصول الثورة لأهدافها، وما زال يواصل المقاومة حتى تحقيق أهداف الثورة بعد التوقيع علي الوثيقة الدستورية التي رفضها الحزب والمشاركة في مستويات السلطة الثلاثة" السيادي، الوزراي، التشريعي".

يتبع
في الجزء الثاني:
دور الحزب في بناء الحركة النقابية

المواطن تحت مطرقة الدولة وسندان الفقر وجائحة كورونا

التيتي الحبيب

لجائحة كورونا وجها "إيجابيا" وهو مساهمتها في انكشاف حقائق اقتصادية واجتماعية كان من الصعب تعريتها وتحديد من هو المسؤول على وجودها ورعايتها. كانت القوى المناضلة تبذل الجهد في تفسير وتحليل الظواهر والمظاهر لكي يفهم المواطنون ما تسعى الدولة إخفاءه.

ولأن الدولة استوعبت أن كورونا تعري سياساتها وتكشف حجم الخصاص وحقيقة انهيار القطاع العام سواء في الصحة أو التعليم أو الشغل، فإنها سنت قانون الطوارئ الصحي ونزلت بكل قوتها لفرضه وتطبيق مقتضياته، وأهمها فرض الانصياع والالتزام بالحجر الصحي وإسكات الأصوات المعارضة أو المحتجة. لقد اقترفت خروقات جسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن السكوت عليها أو تبريرها. لكن وهذا أمر آخر كشفته كورونا وهو انقسام الصف الديمقراطي إلى من التزم بالدفاع على حقوق المواطنين والمواطنات، وخاصة منهم العمال والكادحين، وطرف آخر اعتبر أن للدولة كامل الصلاحية في التصرف، والوضعية الاستثنائية تبرر لها القيام بما تقوم به، ولا يعد خرقا لحقوق الإنسان، وحتى لو وقع فيجب الالتزام بالوحدة الوطنية.

كشفت كورونا أن نفس الموقف من الدولة قبل كورونا متواصل تحت جنح كورونا، وسيستمر في ما بعد كورونا. إنه التموقع من جهاز الدولة، واعتباره جهازا وُضع ليخدم مصالح الشعب، وهو مطالب بذلك، ولكي يقوم بهذه الوظيفة عليه أن يكون على نفس المسافة من مكونات الشعب وطبقاته. ولأنه جهاز يقوم بهذه الوظيفة، فهو قد يحيد عنها، ولذلك وجب إصلاحه بالانخراط في أجهزته ومؤسساته والعمل من داخلها. بينما هناك من يعتبر جهاز الدولة هو جهاز سلطة الكتلة الطبقية السائدة، فهو يخدم بالأساس مصالح هذه الكتلة الطبقية، وفي ذات الوقت، يشتغل عبر العديد من الأجهزة ليظهر وكأنه فوق الصراع الطبقي، ويطلق خطابا يوهم عامة الشعب بأنه جهاز غير منحاز ويتحمل مسؤولية عامة الشعب.

ونحن تحت جائحة كورونا، ولما نحلل سياسات هذه الدولة في المجال الاجتماعي، نتوقف عند أخطر الأوضاع التي لا يمكن معها محاربة الوباء عبر الحجر الصحي، وهي القضية المتعلقة بالفقر وبمستواه ودرجة انتشاره.

فهل يمكن مواجهة الآفة الاجتماعية بتوزيع القفة؟ للجواب علينا أن ننظر إلى المسألة عبر طرفيها: أي الطرف المستهدف بتسلم الإعانة أو القفة، والطرف الذي يوزع الإعانة أو القفة. إننا أمام ظاهرة اجتماعية حقيقة وهي ظاهرة الفقر. إنها ظاهرة موجودة ومعاشة ببلادنا، ولها مثل جميع الظواهر- الاجتماعية أو الطبيعية- طرفيها المتناقضين: فقراء في مواجهة أغنياء، وهي الظاهرة التي حاول بعض الوزراء الملكيين أكثر من الملك نكرانها. وللفقر أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية. وهو بذلك يكون نتيجة لا يمكن معالجتها إلا بمعالجة أسبابها.

وفي تعريف الفقر لابد من توخي الكثير من الدقة والاحتراس، لأن مفهوم الفقر يمكنه أن يغطي الحالات الممتدة من حافة الموت جوعا إلى الحالات التي تتمتع بالحد الأدنى من التغطية الصحية والولوج للتربية والمعارف والحصول على موارد مادية كفيلة بتحقيق الحد الأدنى من حياة كريمة وشريفة. وعلى قاعدة هذا التعريف الواسع، فإن الإحصاءات الرسمية، ورغم تحفظنا الكبير حول حقيقتها ونزاهتها، قد تسهل علينا تعرية حجم ظاهرة الفقر ببلادنا، بل استمرارها وتعمقها رغم مُسكنات حملات سياسة مبادرات التنمية البشرية. وحتى لا نتهم باختلاق الوقائع، فإننا سنعتمد أرقاما واردة في إحدى دراسات البنك الدولي عن المغرب، نشرت في 2007، وذلك لما يمكن أن تكتسيه هذه الأرقام من بعض المصداقية، لأن هذه المؤسسة الامبريالية خلصت إلى هذه الأرقام لكي تضرب ناقوس الخطر، حتى تتنبه الدولة المغربية إلى حقيقة واقع البلاد وتتخذ المتعين تجاه احتمالات الانفجار الشعبي.

تقول هذه الأرقام بأن:

15% من سكان المغرب، أي قرابة 5 ملايين شخص يعيشون في حالة فقر.

25% من السكان، أي 8 ملايين شخص يعيشون على عتبة الفقر أو تحتها.

50% من السكان الذين يعيشون فوق عتبة الفقر يعتبرون في حالة هشاشة اقتصادية لمواجهة الأمراض والاحتياجات الخاصة لمواجهة الكوارث الطبيعية أو فقدان الشغل.

40% من سكان المغرب، أي 13 مليون شخص يواجهون صعوبات الحفاظ على نمط عيش متواضع أو هم لا يستطيعون ضمان عيشهم لأكثر من يوم واحد.

2.5 مليون طفل، لاسيما بنات البوادي لا يذهبون إلى المدرسة.

49% من الشباب المغربي ليسو لا في المدرسة ولا في العمل.

83% من نساء البادية لازلن أميات.

وقد حددت منظمة التغذية العالمية عتبة الفقر في العيش بدخل يومي للفرد الواحد لا يتعدى 1.25 دولار أي ما يعادل 12 درهم على أكثر تقدير.

فمنذ 2007 هل تغيرت هذه الوضعية بشكل نوعي وأصبحت تلك الأرقام متجاوزة نسيا منسيا؟ جوابنا بسيط ومعلل وهو أن الواقع المنتج للفقر لم يتغير، بل هو تعمق ومرشح لإنتاج المزيد من الاختلالات الهيكلية. منذ ذلك الوقت والاقتصاد يسجل نسب نمو لا تسمح بالاستثمار وخلق مناصب الشغل، بل استفحلت هشاشة القطاعات المشغلة، وتنامت وثيرة الطرد من العمل وإغلاق المؤسسات. ومن جهة ثانية تخلت الدولة عن واجبها تجاه كل المرافق الاجتماعية، بل دفعتها للمزيد من التأزم، وأطلقت يد الرأسمال الخاص للاستحواذ عليها. فهاهي الصحة أصبحت اليوم سلعة ولا يمكن الحصول على أدنى الخدمات إلا بمقابل وفي القطاعين العام والخاص، ولم تستطع حملة التغطية الصحية - الرميد - المزعومة أن تتحول إلى حقيقة يحسها الكادحون، كما أن التعليم العمومي ضرب في مقتل وأصبح تعليم الأبناء من أكبر الأعباء على الأسر ويستنزفها بشكل رهيب. أما المصدر الآخر، في توليد الفقر والحاجة، فهو الغلاء المتولد من إصرار الدولة على رفع الدعم عن المواد الأساسية في عيش الجماهير، وتفكيك صندوق المقاصة تطبيقا لإملاءات المؤسسات الامبريالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

ونحن تحت جائحة كورونا، ولما نحلل سياسات هذه الدولة في المجال الاجتماعي، نتوقف عند أخطر الأوضاع التي لا يمكن معها محاربة الوباء عبر الحجر الصحي، وهي القضية المتعلقة بالفقر وبمستواه ودرجة انتشاره.

فهل يمكن مواجهة الآفة الاجتماعية بتوزيع القفة؟ للجواب علينا أن ننظر إلى المسألة عبر طرفيها: أي الطرف المستهدف بتسلم الإعانة أو القفة، والطرف الذي يوزع الإعانة أو القفة. إننا أمام ظاهرة اجتماعية حقيقة وهي ظاهرة الفقر. إنها ظاهرة موجودة ومعاشة ببلادنا، ولها مثل جميع الظواهر- الاجتماعية أو الطبيعية- طرفيها المتناقضين: فقراء في مواجهة أغنياء، وهي الظاهرة التي حاول بعض الوزراء الملكيين أكثر من الملك نكرانها.

إن الفقر هو سمة خاصة ومصاحبة لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ببلادنا، وهو نظام قائم على استحواذ كمشة من البرجوازيين الطفيليين وملاكي الأراضي الكبار على المصادر الأساسية للثروة، سواء في الأراضي الزراعية أو في باطن الأرض أو في البحر، في تملكهم لوسائل الإنتاج الضخمة والمهمة بالبلاد، وفي تملكهم للسلطة وتسخير كل مؤسسات الدولة لتوسيع نهبهم وتكديس أموالهم المهربة إلى الخارج. وهو نظام يولد الفقر لأنه يستغل وينهب، ولأنه في حاجة أيضا إلى الفقراء كجيش احتياطي يضغط به على العمال والمنتجين، ويستقطب منه قوات لقمع أية حركة جماهيرية تطالب بالحق في العيش الكريم وبالحق في الثروات أو محاسبة المستبدين ومبذري الأموال العمومية. لكن النظام القائم يدرك جيدا أنه لا بد وأن يتدخل لتلطيف قانون التفقير الذي تكلمنا عنه ولا يتركه يذهب إلى أبعد الحدود كقانون أعمى، أي ألا يصل إلى خط اللاعودة وهو الخط الذي، إذا بلغه النهب، ينقلب إلى ضده فيحدث الانفجار والرفض الشعبي.

لكن مع قانون الطوارئ الصحي بسبب جائحة كوفيد 19 والذي يفرض الحجر على الفقراء، فإنهم سيجدون أنفسهم أمام خطر الجوع. وفي هذه الشروط سيتحول الجوع إلى محرك لغريزة البقاء والدفاع عن النفس.

<<<

كورونا تؤكد أن الإجهاز على القطاع العمومي هو تدمير للإنسان وللبيئة

يقول تشومسكي في حوار له بخصوص جائحة كوفيد 19: "على الرغم من توفر المعلومات منذ ديسمبر 2019، عن أعراض وباء فتاك غير معروف مسبباته، والتي قدمتها الصين إلى منظمة الصحة العالمية حين تفشى الوباء في "ووهان" وتم تعميمها في العالم أجمع. كان تحرك ترمب وقادة أوروبا بطيئا وغير مسؤول. ذلك لحسابات تجارية واقتصادية للنيوليبرالية التي تحكم العالم خشية الخسائر التي سيتسبب بها العزل الاجتماعي، وإغلاق المؤسسات والشركات وتعطيل الحياة العامة ولمنفعة هؤلاء الأثرياء... وبسبب عقلية اقتصاد السوق، فضلت شركات الأدوية تصنيع كريمات البشرة على إيجاد لقاح أو علاجات للأوبئة المحتملة لأنها أكثر ربحاً..." .

إن النيوليبرالية - بما تعنيه، منذ عهد "تاتشر" و"ريجن"، من تخفيضات ضريبية هائلة للأغنياء، وتقويض التنظيمات العُمالية وسحقها، وتحرير الأسواق، وخوصصة قطاعات عمومية استراتيجية واسعة،- لعبت دورًا ملحوظا في جُل المصائب التي حاقت بالبشرية طيلة القرن الماضي وحتى الآن: من انهيارات مالية، وكوارث اجتماعية وبيئية. وفرض الإجهاز على القطاع العمومي على دول العالم بفعل التبعية العمياء للمؤسسات الدولية ومراكز القرار من صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومُنظمة التجارة العالمية...

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول مساءلة هذه السياسة التبعية المعتمدة ببلادنا منذ بداية الثمانينات على الأقل، حول خلفياتها وأهدافها وحصيلتا، وأيضا حول سبل مقاومتها وحماية ما تبقى من مكتسبات في القطاعات العمومية.

قراءة في واقع التعليم العالي والبحث العلمي العام والخاص بالمغرب في زمن وباء كورونا

عبد الحاق الواسولي

تقديم

إن واقع التعتيم العالي والبحث العلمي بشقيه العام والخاص بالمغرب في زمن وباء كورونا لا يختلف وضعه المأزوم منذ عدة عقود كون الأزمة بنيوية ومعقدة وذات أبعاد متعددة، لكن الجديد في الأمر أن وباء كورونا COVID-19 قد كشف المستور ووضح بالملموس أن إخضاع القطات الحيوية كالصحة والتعليم والسكن والشغل والعيش الكريم لمنطق الربح والخسارة وبمعنى آخر إتباع السياسات النيوليبرالية المتوحشة ستؤدي حتما إلى كوارث إنسانية يصعب التحكم فيها. إن هذه الجائحة قد بينت أن الدول الإمبريالية لا يهمها الإنسان بل كل ما يهمها هو الربح واستغلال وخلق التوترات والحروب للتنفيس عن أزماتها حتى ولو أدى ذلك إلى إبادة الإنسان. أما بالنسبة للدول التبعية فالوضع جد معقد لأنه نظرا لإتباعها إملاءات الدوائر والمؤسسات الإمبريالية مما أدى إلى تخليها تدريجيا عن القطاعات الأساسية كالتعليم و الصحة و تشجيعها للقطاع الخاص واستفادتها من اقتصاد الريع.

بعد هذا التقديم سنتطرق أولا للسياسة التعليمية وخصوصا التعليم العالي والبحث العلمي والتي تتجلى أساسا في الخوصصة وحصر وظيفة التعليم العالي المغربي في تكوين يد عاملة لديها فراغ ثقافي، مؤهلة لخدمة الرأسمال الطفيلي لكنها عاجزة عن طرح الأسئلة الجوهرية، تعتقد أنها محظوظة كونها وجدت عملا (قانون الإطار، الباشلور، الهندسة البيداغوجية...)، ثانيا للدروس الممكن استخلاصها من تفشي جائحة كورونا.

1 - خوصصة قطاع التعليم وتوصيات الدوائر المالية الامبريالية

على غرار القطاعات الحيوية كالصحة والتشغيل والخدمات العمومية...، كان قطاع التعليم من بين القطاعات الاجتماعية المستهدفة بسياسة التقشف المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في بداية الثمانينات "سياسة التقويم الهيكلي" نظرا للدور الريادي الذي يلعبه التعليم في بناء وتطور المجتمعات العصرية على جميع المستويات. وكان من نتائج هذه السياسة تدمير التعليم العمومي، والسعي للمزيد من الخوصصة التي انطلقت بشكل تدريجي، ومتواتر منذ بداية الثمانينات نلاحظ فصولها الأخيرة حاليا والمتمثلة في الإصرار والتمادي في الخوصصة المفرطة للتعليم العالي بالمعاهد الجامعية المتخصصة وكليات الطب...

إن الحديث عن إصلاح التعليم ومن بينه التعليم العالي لا يعكس الواقع المعاش بل الأصح أن نتحدث عن تخريب التعليم ومن ضمنه التعليم العالي. فإذا حللنا جديا قانون الإطار واعتماد الباكوريوس والهندسة البيداعوجية الجديدة في الجامعة نجدها تتلخص في التخلي عن الجامعة العمومية ورهنها لتكوين يد عاملة مؤهلة وسلعة طيعة في خدمة الرأسمال الطفيلي والشركات المتعددة الجنسيات، وبالمقابل إعطاء الريادة للتعليم العالي الخاص لتكوين أطر مرتبطة مصالحها بمصالح النظام المخزني التبعي وبالتالي بالدوائر الإمبريالية . أما الحديث عن البحث العلمي الوطني الهادف و المنتج فإن النظام المخزي لا حاجة له به كونه نظام تبعي، كمبرادوري وريعي.

إن خوصصة وتسليع التعليم في المغرب أصبحت جزءاً أساسياً من النظام الاقتصادي - السياسي الريعي هدفه تقسيم المجتمع إلى قسمين: الأول يتكوّن من الفقراء والمهمشين الذين يدخلون إلى مدارس رسمية غير مدعومة وغير مؤهلة لتنتج تعليما جيّدا يعتمد التفكير العلمي و التحليل النقدي ومتسلحا بالعلم و قادرا على الابتكار و طرح السؤال، وهذا يتجلى بالملموس في المقررات و طريقة التدريس و انعدام الإمكانيات و طريقة انتقاء وتكوين الأساتذة والمدرسين و الحط من كرامة رجال و نساء التربية والتعليم ماديا ومعنويا و آخرها هو التوظيف بالعقدة و ذلك من أجل السيطرة عليهم بسهولة من طرف النظام المخزني الريعي. أما الثاني فيتكوّن من الأغنياء الذين يدرسون في مدارس وجامعات خاصّة، حيث يتم إدماج جزء منهم في النظام السائد وبالتالي يصبحون منظرين له والباقي يتم "تدريبهم" على فكرة الهجرة، لمنع تشكيلهم لأي تهديد على مصالح الطبقة الحاكمة.

إن الأزمة بنيوية و معقدة و ذات أبعاد متعددة، لكن الجديد هو منح اعتراف الدولة لبعض الجامعات والمؤسسات الخاصة المحدثة في إطار الشراكة التي تجمعهما، هذا الاعتراف يخول لهذه المؤسسات قبول شهاداتها من طرف الدولة لتصبح بذلك معادلة للشهادات الوطنية. إن عدد مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص تتجاوز بكثير نظيرتها في القطاع العام، ليتضاعف في الأقسام التحضيرية و التكوين المهني. إن السياسة التعليمية حاليا وأكثر من أي وقت مضى تتميز أساسا بضرب الجامعة العمومية المغربية و ذلك بفتح الباب على مصراعيه للتعليم العالي الخصوصي وتمكينه من جميع التسهيلات. <<<

تابع في ص 8

تتمة: قراءة في واقع التعليم العالي والبحث العلمي العام والخاص بالمغرب في زمن وباء كورونا

<<< إن هذا الاعتراف يضرب في العمق مبدأ الجودة و تكافئ الفرص لأن التعليم العالي الخصوصي ببلادنا يهمه في المقام الأول الربح المادي و كل طالب تابع دراسته في هذه المؤسسات الخاصة إلا و حصل على الشهادة و قد يؤدي هذا في آخر المطاف إلى بيع الديبلومات و الشهادات وخصوصا تلك التي حصلت على المعادلة.

إن هذا التشجيع زيادة على الأزمة المركبة التي تعاني منها الجامعة سيؤدي إلى تخلي الجامعة عن أدوارها الريادية و تصبح مؤسسة للتكوين المهني بدل أن تكون مؤسسة ذات مهام تربوية وعلمية وسياسية واقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل العنصر/ الرأسمال البشري علميا ومهنيا وفكريا وسياسيا، رافدة بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الاجتماعية الشاملة.

2 - تشخيص مركز لأزمة الجامعة

× إشكالية مضامين مناهج التعليم والتكوين ، التي غالبا ما تنتقد بكونها "هامشية بالنسبة لحركة تداول الأفكار في المجتمع" والتي أصبحت بفعل هذه الهامشية- أو التهميش المبيت أو المعلن- في حاجة ماسة إلى مراجعة نقدية شاملة للأسس والتوجهات التربوية والفكرية والسياسية والأساليب والطرق المنهجية التي بنيت عليها شكلا ومحتوى وأهدافا عامة وخاصة وإجرائية وعلاقات تبادلية وتكاملية مع المحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي العام، ومع ما يعرفه هذا المحيط، وطنيا وإقليميا ودوليا من تحولات ومستجدات وحاجات، معرفية وتقنية وحضارية تتنامى وثائر تجددها وتغيرها باستمرار وتتطلب، لمواكبتها، إصلاحا جذريا للجامعة وللتعليم والتكوين عامة.

× أزمة البحث العلمي والأطر الجامعية الباحثة. ذلك أنه في إطار ما يعانيه مجتمعنا المغربي من غياب علاقة ممنهجة وثيقة وهادفة " بين (سلطة المعرفة) المفترضة في (خطاب) البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمآل في المجتمع، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات..." في إطار غياب هذه العلاقة يفقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلا له، دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام. وفي هذا الإطار أيضا من القطيعة أو الطلاق بين ما يمكن تسميته بـ " القرار العلمي" و" القرار السياسي والاجتماعي" تتدهور مكانة البحث العلمي وتتراجع مجموعة هامة من الشروط المادية والمعنوية المتعددة التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنماؤه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا، وأطرا باحثة: من طلبة ومدرسين...

× إن ما تعرضت له الجامعة من "مخزنة" ضاغطة ومن مصادرة وحذر-أحيانا- للحركة الطلابية بشتى فصائلها، ومن تلغيم لها- سواء بشكل علني أو ضمني- ببعض العناصر الظلامية أو المتطرفة فكريا وسياسيا وعقائديا وإيديولوجيا...، كل هذا قد جز بالفضاء الجامعي عموما والحركة الطلابية خاصة، في خضم من الصراعات والرهانات والصدمات الفكرية والسياسية القائمة على منطق العنف والنبذ والإقصاء، والإقصاء المضاد مما أدى بالحركة الطلابية المغربية التخلي عن أدوارها الطلائعية كونها كانت تشكل رافدا داعما للتكوين المعرفي وللبحث العلمي الهادف وللتنشئة السياسية والفكرية المنفتحة والمتوازنة للشباب. هذا فضلا عن كون ما يخترق الفضاء الجامعي والحركة الطلابية من أفكار وممارسات لا عقلانية يساهم، لدى شرائح لا يستهان بها من شباب الجامعة، في تشكيل اتجاهات أو تصورات أو مواقف أو آراء...هي في مجملها انتقاصية، متحفظة أولا مبالية إزاء الأحزاب، والنقابات، والحركة الطلابية... بل إزاء العمل السياسي والاجتماعي بشكل عام.

3 - الدروس الممكن استخلاصها من تفشي جائحة كورونا

يمكن القول، كخلاصة أولى، إن فيروسا شرسا من هذا النوع وضع العالم أمامه حقيقة أساسية، مفادها، أنه لا نهاية للبحث العلمي في مجال مقاومة الأمراض والأوبئة وتطوير طب نظم المناعة البشرية، إذ كلما تقدم الطب، كلما طورت الفيروسات نفسها لضمان حقها في البقاء والاستمرار، في حرب رهيبة بين الإنسان وكائنات مفترسة تتحرك وسط أنسجة وأنوية صغيرة جدا. النقطة الأساسية هنا هو أن البحث العلمي يجب أن يتطور باستمرار و يجب أيضا أن يكون هدفه الأسمى هو خدمة الإنسان بدل حفنة من الإمبرياليين و أصحاب النفوذ. إن البحث العلمي الآن في الدول الإمبريالية موجه لخدمة رأس المال بدل الإنسان (بحث .علمي تحت الطلب) بدعوى عدم قدرة الدولة على تمويل البحث مما أدى إلى عدم حرية البحث وأصبح الباحثون يقضون جل أوقاتهم في البحث عن التمويل بدل تركيزهم على أبحاثهم العلمية. نستشف من كل هذا أن سياسة الخوصصة ببلادنا وتبعيتها للدوار الإمبريالية وتخليها عن الجامعة العمومية وإفراغها من مهامها الأساسية (المعرفة،التنظير للمجتمع، إشاعة الفكر النقدي والعقلانية، تشجيع البحث العلمي والابتكار والتكوين المعرفي الجيد...) قد همشت الأستاذ الباحث و الطالب الجامعي على السواء و بالتالي البحث العلمي. إن عدم توفير التربة الملائمة للأساتذة الباحثين في جل التخصصات و الأطباء والمهندسين ودفعهم إلى الهجرة أو دمجهم في سياسة النظام التبعية قد أثر سلبا على مردود دياتهم الإبداعية في شتى المجالات. إن السياسة التعليمية الطبقية بإمتياز أدت إلى تنمية الحقد الاجتماعي بين طبقات المجتمع نظرا للفوارق الاجتماعية الصاروخية. وللخروج من هذا الوضع لابد من عزل العدو أكثر شراسة و التموقع إلى جانب الطبقة العاملة وعموم الكادحين و النضال من أجل تعليم ديموقاطي شعبي عمومي جيد و موحد للجميع يكون في مصلحة أوسع الجماهير الشعبية. فشعب مثقفا، واع، وعقلاني سيصنع المستحيل بدءا بتقرير مصيره بنفسه. إن جائحة كورونا بينت أن التخلي عن التعليم العمومي الجيد والجامعي جريمة ضد الإنسانية.

النقطة الأساسية هنا هي أن البحث العلمي يجب أن يتطور باستمرار، ويجب أيضا أن يكون هدفه الأسمى هو خدمة الإنسان بدل حفنة من الإمبرياليين وأصحاب النفوذ. إن البحث العلمي الآن في الدول الإمبريالية موجه لخدمة رأس المال بدل الإنسان (بحث علمي تحت الطلب)، بدعوى عدم قدرة الدولة على تمويل البحث، مما أدى إلى عدم حرية البحث، وأصبح الباحثون يقضون جل أوقاتهم في البحث عن التمويل بدل تركيزهم على أبحاثهم العلمية.

أما الخلاصة الثانية، فإنه لا يوجد أي شخص في العالم في منأى عن الفيروسات والأوبئة المتطورة، ما يفرض ليس، فقط، التكتل في حرب دولية شاملة ضدها، بل كذلك التفكير في إرساء نظام عالمي للتضامن بين الشعوب وترك الخلافات الجانبية، واعتبار أن العدو الحقيقي هو الإمبريالية والصهيونية والرجعية والجهل.

الخلاصة الثالثة، تتعلق بمدى وعي شعوب العالم بأن مصير الإنسانية بأيديهم والنضال سويا من أجل عالم جديد يحترم الإنسان والبيئة ويوفر للإنسانية جمعاء العيش الكريم هذا بالطبع ممكن إذا اتحدت جميع شعوب العالم التواقة للحرية و الكرامة وحقوق الإنسان وهذا طبعا لا يمكن تحقيقه في الأنظمة الرأسمالية.

فلنناضل جميعا من أجل مجتمع ينتفي فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، المجتمع الاشتراكي المنشود الذي يبدأ ببناء حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين وعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة.

هل سيطيح الفيروس التاجي بالرأسمالية النيوليبرالية؟

يطرح فيروس Covid-19 تحديًا غير مسبوق لنموذج الرأسمالية النيوليبرالية

يشير باتريك أرتوس Patrick Artus، كبير الاقتصاديين في بنك ناتيكسيس Natixis الاستثماري، إلى أن أزمة الفيروس التاجي Covid-19 ستقوض أسس الرأسمالية النيوليبرالية، التي قد لا تستمر. ولكن هل يطالب باتريك أرتوس فعلاً بإصلاح شامل للنموذج الاقتصادي المهيمن أو بمجرد تصحيح بعض تجاوزاته؟

قتلت الرأسمالية النيوليبرالية من قبل. Covid-19 لا يأتي هذا التأكيد من الزوايا الخفية لليسار المناهض للعولمة، ولكن من باتريك أرتوس، كبير الاقتصاديين الليبراليين في بنك الاستثمار ناتيكسيس، في مذكرة قصيرة حول التحليل الاقتصادي، نشرت يوم الاثنين 30 مارس.

في غضون يومين، كان يمكن للمرء أن يفكر في كذبة أبريل: بنك استثماري يعلن نهاية النظام الاقتصادي الذي صنع ثروته؟ لحد أن اعتبر CheckNews، وهو موقع التأكد من الحقائق في صحيفة Liberation، أنه من المفيد نشر مقالة تؤكد حقيقة هذه المذكرة التحليلية، المتداولة على نطاق واسع على الشبكات الاجتماعية.

تقويض الركائز الرئيسية للرأسمالية النيوليبرالية

باتريك أرتوس هو بالفعل مؤلف الوثيقة. في هذه الوثيقة المكونة من ست صفحات، يشرح فيها باتريك أرتوس أن الأزمة الصحية الحالية ستقوض الركائز الثلاث الرئيسية للرأسمالية النيوليبرالية كما نعرفها. ويتنبأ هذا الاقتصادي بانهيار العولمة، ونهاية الاستعانة بمصادر خارجية قسرية، واستئناف الإنفاق العمومي. الأمر الذي سيضع حداً لإغراء النيوليبرالية للحصول على ضرائب أقل بأي ثمن.

لقد بدأ Covid-19 بالفعل ينخر في هذه الأساسيات للنموذج الاقتصادي المهيمن، كما يشير باتريك أرتوس. الاستثمار المباشر في الصين آخذ في الانخفاض، إنه راكد في اتجاه الدول الناشئة الأخرى والتجارة العالمية تتباطأ. الكثير من علامات بداية "اللاعولمة". ويلاحظ على أنه "قد أبرزت أزمة الفيروس التاجي هشاشة سلاسل القيم العالمية: عندما يتوقف الإنتاج في بلد واحد [هنا الصين]، تتوقف السلسلة بأكملها". لهذا السبب، يعتبر أنه من المحتمل نقل الاستثمارات إلى النطاق الإقليمي لتقليل هذه المخاطر.

وقد أدركت الدولة من جانبها ضرورة العودة إلى "السياسة الصناعية التي تنطوي على ضرورة إنتاج عدد معين من المنتجات الاستراتيجية محلياً، مثل الأدوية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات تنمية الطاقات المتجددة "، يتابع باتريك أرتوس. ولم يقل الرئيس إيمانويل ماكرون خلاف ذلك في خطابه في 16 مارس المنصرم، واصفاً ب"الجنون" حقيقة "تفويض طعامنا، وقدرتنا على العلاج، وحمايتنا [للدول] الأخرى".

يقول كاتب المذكرة لـ Natixis، إن الأزمة الصحية أظهرت أيضًا أهمية ضمان "الحماية الاجتماعية الكافية لجميع السكان". وبالطبع، فإن مليارات الدولارات التي تم تعبئتها بشكل عاجل من قبل جميع البلدان لتقليل الأثر الاقتصادي للوباء هي، بطبيعة الحال، ذات حجم استثنائي، لكنها قد تكون من أعراض الاتجاه الناشئ. وقال باسكال دي ليما، كبير الاقتصاديين في شركة الاستشارات المالية Harwell Management، التي اتصلت بها فرانس 24: "لقد أصبحت الحكومات مدركة للحاجة إلى حماية الأفراد ماديًا حتى لا تضطر إلى التصرف بشكل عاجل في حالة حدوث صدمة".

هل هو مقوم لأخطاء الليبرالية الجديدة؟

لذلك يجب أن نتوقع زيادة الضرائب، التي كانت ضرورية لتمويل استئناف دولة الرفاهية×، التي لم تعد لصالح مصلحة الحكومة التي تعتمد النموذج الأنجلو ساكسوني، الذي ينبني على "ترك السوق يشتغل كما يشاء". بالنسبة إلى باتريك أرتوس، فإن وقت سباق التخفيضات الضريبية، الذي يحقق رفاهية الشركات متعددة الجنسيات التي تستعجل دائمًا المنافسة الضريبية لاختيار مكان الاستيطان، إن هذا الوقت يقترب من نهايته.

هل هذا سيجعل كبير الاقتصاديين لدى ناتيكسيس "يخرج" ماركسيته ؟ على كل، إنه كان قد "انهار" بالفعل في فبراير 2018 في مقالة بعنوان "ماذا لو كان ماركس على حق؟" دافع فيها عن فكرة أن الرأسمالية تفقد أنفاسها الأخيرة. يتذكر باسكال دي ليما الذي شدد على أن الاقتصادي قادر، من مقالة إلى أخرى، على قول شيء وعكسه: "يعرف باتريك

إن Covid-19 سيكون اختبار تحطم الرأسمالية النيوليبرالية. يجب أن توضح الأزمة الصحية ما إذا كان من الممكن إنقاذ هذا النموذج الاقتصادي فقط عن طريق تصحيح هذه التجاوزات أو توضيح ما إذا كانت هذه التجاوزات لا يمكن فصلها عن كيفية اشتغال العولمة. وبعبارة أخرى، فإن السؤال الاقتصادي الكبير الذي قد يساعد الفيروس التاجي في الإجابة عنه هو ما إذا كانت "التجاوزات، كما يقول باسكال دي ليما، أصبحت معيارا للرأسمالية النيوليبرالية اليوم ".

أرتوس كيفية استخدام سلطته الاقتصادية التي لا جدال فيها لإثارة التفكير من خلال إطلاق أفكار مثيرة للجدل" اعتمادا على النماذج الاقتصادية المعتمدة.

في الواقع، لم يعلن باتريك أرتوس عن تفكيك النموذج الاقتصادي الحالي، ولكنه يتوقع، في ختام أطروحته، "نهاية هذا الشكل من الرأسمالية". بعبارة أخرى، يمكن أن يصبح Covid-19 مقومًا لأخطاء النيوليبرالية "بتصحيح تجاوزاتها"، يوضح باسكال دي ليما.

كيف تبدو النيوليبرالية الصحية أو المطهُرة؟ يعتقد باسكال دي ليما أنه "يمكن أن يكون هناك تدخل ذكي مع جرعة صغيرة من الحمائية والتنظيم المستهدف للأسواق دون الإطاحة بالنموذج الاقتصادي برمته". دعوات ومسارات إصلاحات الرأسمالية ليست جديدة، لكنها ظلت حتى الآن حبرا على ورق. وبالتالي، فإن الفيروس التاجي سوف يجبر صانعي القرار الذين رفضوا لفترة طويلة الحاجة إلى استعادة النظام في عمل العولمة إلى فعل ذلك.

الحرف المؤهلة

مثل هذا التحول في الرأسمالية سيكون له عواقب غير متوقعة في بعض الأحيان. يقول باسكال دي ليما: "علينا أن نتوقع إعادة تأهيل بعض المهن التي أثبتت فائدتها القصوى خلال هذه الأزمة الصحية، بينما تم إهمالها لصالح مهن أخرى أكثر انسجامًا مع منطق الرأسمالية النيوليبرالية". يمكن لموظفي المستشفيات والتعليم وحتى الشركات المحلية أن يجدوا أنفسهم مدعومين بشكل أفضل من قبل الدولة، في حين أن الحاجة الملحة لإعطاء الإشارة لبعض الشركات الناشئة التي "تلهف الأموال" أن تختفي.

إن الشركات المتعددة الجنسيات التي ظهرت في سباق محموم للحد من ضرائبها يمكن أن تعاني أيضًا من الأهمية المتزايدة التي يجب أن يأخذها الإنفاق العمومي. قد يجدون صعوبة أكبر في الحصول على إعانات ضريبية كبيرة من الحكومات التي تميل إلى إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية.

لكن الانخفاض الذي أعلن عنه باتريك أرتوس في المبادلات التجارية يمكن أن يكون على حساب أشد البلدان فقراً. ونتيجة للتباطؤ في التجارة العالمية، أصيب الاستثمار المباشر في البلدان النامية بالركود، مما حرم بعض الاقتصادات الهشة من أحد المحركات الرئيسية لنموها.

وبالتالي فإن Covid-19 سيكون اختبار تحطم الرأسمالية النيوليبرالية. يجب أن توضح الأزمة الصحية ما إذا كان من الممكن إنقاذ هذا النموذج الاقتصادي فقط عن طريق تصحيح هذه التجاوزات أو توضيح ما إذا كانت هذه التجاوزات لا يمكن فصلها عن كيفية اشتغال العولمة. وبعبارة أخرى، فإن السؤال الاقتصادي الكبير الذي قد يساعد الفيروس التاجي في الإجابة عنه هو ما إذا كانت "التجاوزات، كما يقول باسكال دي ليما، أصبحت معيارا للرأسمالية النيوليبرالية اليوم ".

× دولة الرفاهية هي تصور للدولة حيث تمد مجال تدخلها وتنظيمها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. يُترجم هذا التصور إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة وتحمل مخاطر اجتماعية مختلفة مثل المرض والعوز والشيخوخة والعمل والأسرة ... تأسست دولة الرفاهية حول التضامن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والبحث عن العدالة الاجتماعية.

ترجمة الجريدة: عن موقع فرانس 24
النص بقلم: سيباستيان سيبتSébastian SEIBT

في نقد نظريات التمركز الأوروبي و التمركز الأوروبي المعكوس
نحو نظرية للثقافة عالمية الآفاق و كونية الصدى
الجزء 2
تقديم أطروحة سمير أمين

حفيظ إسلامي

1) في نقد نظرية التمركز الأوروبي وخلفياتها الإيديولوجية:

تخترق نظرية التمركز الأوروبي مختلف تخصصات البحوث الاجتماعية ،و هي تقوم على مجموعة من الادعاءات أو التشوهات النظرية ومنها:

أن الشعوب في تطورها التاريخي تسلك مسالك خاصة تحكمها خصوصيات ثقافية جوهرية ثابتة. لكن هذا المنهج – المدعي للعلمية والعالمية- يقترح في نفس الوقت ضرورة الاقتداء بالغرب باعتباره "النموذج العالمي الأمثل".

الادعاء بالاستمرارية الخطية في تاريخ القارة الأوروبية، والربط التعسفي (اللاتاريخي) بين الحضارة الأوروبية و"أسلافنا الإغريق" وتاريخ أوروبا الحديث، وفصل الفلسفة الإغريقية عن بيئتها الثقافية وجذورها الضاربة في الحضارة الشرقية القديمة (حضارة بلاد الرافدين ومصر وفارس والإغريق).

لقد عانت هذه التنظيرات الأوروبية التمركز من عدم قدرتها على الإمساك العلمي بالتحولات التاريخية النوعية للعصر الرأسمالي،حيث لم يستطع الأوروبيون منذ عصر النهضة للقرن 16 أو بعده إدراك أنهم بصدد بناء نمط إنتاج جديد كليا هو الرأسمالية، مما جعلهم يرجعون هذا التفوق الملحوظ إلى "هويتهم الأوروبية" أو "عقيدتهم المسيحية" أو عقلانية "أسلافهم الإغريق". ثم الإلحاق التعسفي للحضارة الهيلينية بحضارة الإغريق القديم،ثم احتكارها أوروبيا،و القيام بتعظيم المسيحية الأوروبية وادعاء تفوقها على باقي أديان المشرق (علما أن المسيحية نفسها بنت المشرق !) والادعاء بأن هذه الثقافة تتميز بالثبات لدرجة يمكن الحديث عن "العقل الأوروبي" بصيغة المفرد.

ومن جهة أخرى اعتبرت أن تخلف الشرق راجع لهويته الروحانية الثابتة حيث لا يعرف قيم العقلانية ويرفض الفكر المادي، وأن ابن رشد (القرن12)مفخرة العقلانية في الحضارة العربية الإسلامية الوسيطة لا يتوفر على أصالة فكرية حيث لم يتعد المترجم/الشارح بين أوروبا القديمة المزعومة (الإغريق) وأوروبا الحديثة (النهضة)،و مقابل هذا الاختراع ل "الغرب الأبدي" (دائما بصيغة المفرد)، تم اقترانه باختراع خرافي تكميلي مضاد "الشرق الأبدي" ليناظره (فكان هذا الاختراع المزدوج ضروريا من أجل تأكيد غلبة عناصر التطور المستمر هنا وعناصر الركود والثبات هناك)ص89 و90.

وتكثف مقولة كبلنغ kipling (رائد الفكر الكولونيالي الأول في ق19 و20) (الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا) والتي سيعيد إنتاجها سيد قطب (1966-1906)في مختلف كتاباته التأسيسية للحركة الإسلامية السلفية (الإخوانية والغير الاخوانية) في صيغة تناقض مطلق ل"دار الإسلام" مع "دار الكفر".

بطبيعة الحال لا يمكن دحض تنظيرات التمركز الأوروبي بدون هدم منطلقاتها وتشوهاتها النظرية والمفاهيمية، ومنها:

- نقد مفهوم القطيعة التاريخية بين العصر القديم والوسيط الرائجة في كتب التاريخ..
- نقد تتابع أنماط الإنتاج مشاعية، عبودية، إقطاعية، رأسمالية...(اللوحة الخماسية)
- نقد تجاور "الطريقين" في أنماط الإنتاج "الغربي الإقطاعي" من جهة و"الآسيوي" من جهة أخرى،
- نقد القطيعة التي يمثلها الإسلام بالنسبة لما قبل الإسلام.
- اقتراح بديل لهذه التشوهات الإيديولوجية هو (أن جميع أشكال المجتمعات الطبقية السابقة على الرأسمالية لا تعدو كونها أشكال خاصة لنمط إنتاج وحيد أسميته نمط إنتاج خراجي)ص17

وأن المستوى الإيديولوجي/البنية الميتافيزيقية (هو المهيمن مباشرة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بينما المستوى الفعال في الرأسمالية هو المستوى الاقتصادي) ص 17

و أن هذا التكوين الإيديولوجي الميتافيزيقي للمجتمع الخراجي (لم يتبلور مرة واحدة في فترة وجيزة بل تشكل بالتدرج وببطء، فبدأ هذا التكوين في الظهور في حضارات الشرق القديم ليبلغ نضوجه في العصر الهيليني. ومنذ ذلك العصر اتخذ هذا التكوين، المكتملة بنيته أشكالا متتالية تقاسمت المنطقة وهي الشكل الهيليني والمسيحي الشرقي (البيزنطي) والإسلامي والمسيحي الغربي) ص17

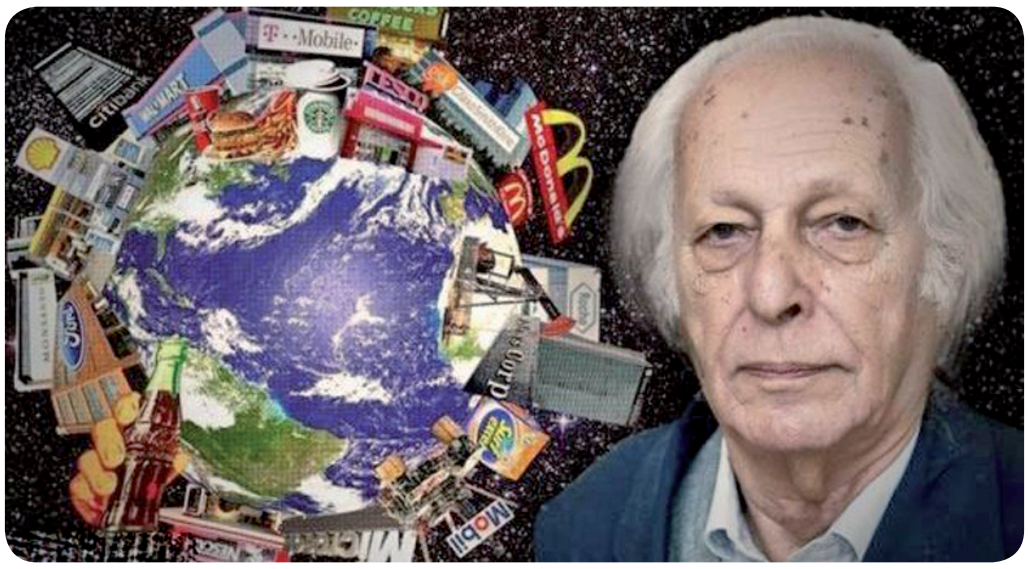

- أن القطيعة التي تفصل العصر الوسيط عن العصر الحديث فهي ملازمة فعلا للانتقال من نمط الإنتاج الخراجي في شكله الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وقد (أدى هذا التغير الجوهري بدوره إلى مراجعات حاسمة في وضع كل من الدين والفلسفة والأخلاق الاجتماعية من حيث مضمونها ومن حيث العلاقة المتبادلة وذلك بشكل أساسي حدد سمات العصر الحديث.)ص 18 وقد اكتملت هذه القطيعة ببناء النسق العلماني بمختلف تجاربه.

2) في نقد الحركة السلفية كتمثل مقلوب لنظرية التمركز الأوروبي :

إذا كان التشوه "للفكر الغربي" في رؤيته للتاريخ ينطلق من حكم مفاده انعدام تواجد قواسم وقواعد مشتركة لسيرورات تطور الشعوب المختلفة، حيث يتم إرجاء الاختلاف بين التعبيرات الثقافية (لنفس نمط الإنتاج) إلى نواة صلبة وخصوصية ثابتة ومتعالية عن التاريخ.

فإن المشكل الأكبر هو أن أطراف النزاع الثقافي على "الضفتين" يقبلون بهذه الخلاصات والأحكام حتى بدون التساؤل حول مدى علميتها (البحث عن العام وراء الخاص).

وإذا كان ليس من الغريب هو أن يكون "للغربيين" مصلحة في هذا التوجه الذي يكرس "المعجزة" والتفوق،فإن "الأغرب" هو انتشار هذه التنظيرات السريع في المجتمعات العربية الإسلامية والتي تعيد إنتاج مفهوم الخصوصيات الثقافية الجوهرية التضاد.

إن هذه النزعة الثقافوية السلفية أدت إلى "رفض الغرب" وفي نفس الوقت الأخذ بنظريته الأكثر انحطاطا دون الوعي بخطورة ذلك (التمركز الأوروبي المعكوس) وللمفارقة أن الغرب نفسه ينسب علة التخلف إلى ذات الثقافة.

إن هذه النزعة هي منتوج انتشار الفكر التشاؤمي والشك في العالم، فإذا كان التطور التاريخي لأوروبا ق18 و19 قد أنتج عصر التنوير والتفاؤل، فإن القرن 20 قد أنتج موجة واسعة من التشاؤم الناتج عن الفاشية والعنصرية والحروب العالمية والعصر النووي والكولونيالية.

و إذا كان ق 20 قد أنتج كذلك موجة من التفاؤل تمثلت في انتشار الفكر الاشتراكي وفكر حركات التحرر الوطني مما أعاد الأمل للشعوب في إمكانية بناء عالم جديد مغاير.

لكن تفكيك تجارب الاشتراكيات المطبقة وعجز حركات التحرر الوطني على انجاز مهمات التحرر والديمقراطية والتنمية الشاملة وفي قلبها الثورة الثقافية، أدت من جديد منذ أواخر القرن 20 خصوصا إلى انتشار الفكر التشاؤمي، وما سينتج عن هذا الفكر من مواقف غير عقلانية تعتمد على فلسفة بسيطة ترتكز على الإيمان بإمكانية تكرار التاريخ والعودة إلى (فكر العناية الربانية لأمور البشر الغير مسؤولين عن مصيرهم) ص129 كما ظهرت تصورات ثقافوية في الغرب تدعو إلى الحق في التباين والاختلاف ف (الغرب لا ينفرد في اللجوء إلى المأوى الثقافي لتبرير تفوقه،بل يشاركه الجنوب والشرق في هذا التطور السلبي) ص 129.

إن مرد انتشار هذا التفكير الغريب للتوافق بين "الأعداء المفترضين" يرجع إلى الهيمنة شبه المطلقة للايدولوجيا الرأسمالية على الصعيد العالمي كقوة مادية وفكرية.

ومن الأسئلة التي وجب الوقوف عندها حسب سمير أمين (هل تمثل هذه التيارات إجابة فعالة في مواجهة التحدي أم هي لا تعدو كونها عوضا عن العجز أمام هذا التحدي) ص 130.

ثم أو ليست ("الصحوة" التي طرأت على الفكر السلفي في عالمنا العربي الإسلامي هي إحدى المظاهر لهذا اللجوء إلى المأوى الثقافي الإقليمي الوهمي الذي يدعو إلى الهروب من مواجهة تحدي العولمة الرأسمالية؟) ص 130 بدل المساهمة / الانخراط في بديل عالمي لها.

من المؤكد أن العالم العربي-الإسلامي لم يعرف بعد التحرر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الوجه الصحيح،رغم الانتصارات الجزئية أحيانا لحركات التحرر الوطني على الاستعمار، لكن في نفس الوقت لم تتم إعادة النظر جذريا في نظم الفكر التي كانت سببا في انحطاطه التاريخي.

الجزء 3 في العدد القادم

موريتانيا:

حركة نستطيع.. خلاصة تجربة تبحث عن موطئ قدم للكادحين

بين ضفاف المحيط الأطلسي و كثبان الصحراء الكبرى يعيش مزيج من الأعراق (البربر، العرب والافارقة) في ظل كيان الدولة الموريتانية التي أستقلت في لحظة من التاريخ الحديث بتضافر عديد العوامل منها التحولات الدولية و الاقليمية في تلك الفترة، بالإضافة الى عوامل ذاتية أدت في آخر المطاف إلى إعلان الإستقلال عن المستعمر الفرنسي 28 نوفمبر 1960 م

من هنا بدأت الدولة الموريتانية الحديثة أولى خطواتها نحو بناء مجتمع مدني يسوده القانون، و ينعم مواطنوه بخيرات و مقدرات بلدهم، الشيء الذي لم يحصل بفعل سياسات تحالف أنظمة الفساد مع سلطة القبائل برعاية فرنسا كقوة إمبريالية، مما أدى إلى إنتشار الفقر، الجهل والتهميش، وساهم بشكل كبير في تكريس أشكال الاستعباد والغبن و الإجتماعي، بالإضافة إلى تفاوت طبقي جديد بين البرجوازية (كبار القادة العسكرين، رجال الأعمال، شيوخ القبائل، كبار الموظفين و الزعامات الدينية ..) و الطبقة البروليتارية، وعموم الكادحين الذين يتركزون اساسا في العبيد والعبيد السابقين وعموم العمال.

في الألفية الجديدة تميز الوضع في موريتانيا بالاحتقان السياسي، حيث ظهر ان منظومة الحكم التي خطط لها الجيش وتحكم فيها منذ 1978 بدأت تلفظ انفاسها الاخيرة امام الضغط السياسي الداخلي (الغضب الشعبي) والمنظومة الدولية المستفيدة من الوضع والتي لم يعد الحكم القمعي يضمن مصالحها (فرنسا اساسا) ما دفع لمواجهة حقيقية بين الشارع والنظام.

لم يعد من اللازم شرح طبيعة الفوارق الاجتماعية والغبن والفساد، فقد اصبحت هذه القيم مفهومة ومرفوضة من طرف الشعب الذي عانى من حدثين اساسيين كشفا هشاشة النظام الحاكم وضعف ادواته، اولهما جفاف السبعينات الذي رمى بالفقراء على احزمة المدن الكبيرة والثاني الاحداث الدامية بين موريتانيا والسنغال 1989 التي اظهر فيها النظام قدرته على انتهاك حقوق الزنوج الموريتانيين الذين عانوا قبل ذلك من الاغتيالات والقمع.

في ظل هذا الوضع السياسي، الإقتصادي والإجتماعي السيء، ظهرت حركات و تيارات وطنية ما قبل الإستقلال وبعده مناهضة للسلطة الحاكمة، وتسعى إلى إحداث التغيير نحو دولة القانون، وتجريم ممارسات الإستعباد، الغبن، منع الحريات العامة والفساد.

لكن الانظمة المتعاقبة ظلت تراوح بين سياسات القمع والمماطلة في أغلب الأحيان، رغم ذلك أستطاعت القوى الثورية الوطنية ان تنتزع مكتساب هامة على جبهات مختلفة وفي فترات زمنية متعددة ، كان آخرها فترة هبوب رياح التغيير في الدول العربية، و تحرك عديد الشعوب الإفريقية ضد انظمة الفساد والإستبداد.

كان الموريتانيين و الموريتانيات وفي مقدمتهم الشباب والنساء على مسافة قريبة من القصر الرئاسي يهتفون بسقوط دولة الجيش، ويطالبون بالحرية، العيش الكريم والعدالة الإجتماعية يوم 25 فبراير 2011.

شكل هذا التاريخ لحظة مهمة في تعاطي الشعب الموريتاني مع قضايا الشأن العام، وبدأت المطالب الإجتماعية والمظالم في تصدر المشهد، و أختار النظام الحاكم الخلط بين سياسة الترهيب و القمع و أسلوب الترغيب، في حين ظلت الأحزاب السياسية ومعظم النخبة عاجزين عن مواكبة المتغيرات الجديدة، مما أتاح الفرصة بعد ذلك لمشاريع سياسية جديدة، ان تسلك طريقها عبر الشارع ووسائل التواصل الإجتماعي إلى الجماهير رغم كل العقاب و الصعاب، وهنا كانت " حركة نستطيع " إحدى هذه المشاريع.

لماذا نستطيع ؟

بعد سنوات من النضال في حركات إحتجاجية متعددة وقبل ذلك العمل داخل احزاب سياسية، تشكلت قناعة لدى مجموعات شبابية متعددة، بالتنظم داخل إطار سياسي جديد، يشكل مشروع تغيير إجتماعي كبير ذا طابع تقدمي، يناضل ويضحي من أجل تأسيس دولة مدنية، فكانت البداية بالإعلان عن حركة نستطيع للدخول في الانتخابات المحلية و الجهوية و التشريعية 2018 ، ورغم إنعدام الوسائل وفظاعة التزوير وأنانية الشركاء السياسيين، استطاعت الحركة الحصول على أصوات معتبرة في دوائر مختلفة على راسهم نواذيبو (العاصمة الاقتصادية) ونواكشوط (العاصمة السياسية).

شكلت مشاركة الحركة في المشهد السياسي الوطني، ضغطا وإحراج كبيرين للقوى المخزنية ومعظم المجموعات التقليدية، التي طالما رفعت شعارات جوفاء تغازل الطبقات

الكادحة، لم يجدو لها أي إنعكاس على أرض الواقع، كما أن وضوح المنطلقات والأهداف لدى هذه الحركة ورفضها " للسيستم " بشكل عام جعل منها خصم سياسي للسلطة الحاكمة وقوى المعارضة التقليدية في آن واحد، مما زاد من صعوبة المهمة وفتح عديد الجبهات مما حال دون إنطلاقة أقوى لهذا المشروع.

ان حركة نستطيع هي نتاج تجارب نضالية عديدة وخلاصة نضالات، وبنفسها الشبابي الثوري تطمح لأن تكون الجزء المفقود في العمل الثوري، وذلك انطلاقا من تحليل عميق للساحة السياسية التي يتحكم فيها النظام المتآكل من الداخل من جهة، والأحزاب السياسية التقليدية التي تدفع ثمن الصفقات السياسية والتراجع في الاوقات التي يكون فيها العمل الثوري بحاجة للمساندة.

أبرز التحديات والعوائق

إن غياب الوعي الجماهيري بفعل سياسات التفقير والتجهيل الممارس على الشعب الموريتاني من طرف الدولة يشكل أبرز العوائق التي تعترض أي مشروع يقدم خطابا تقدميا ثوريا، و تزداد المهمة صعوبة في ظل منظومة دينية فصل معظمها لشيطنة كل ما هو جديد، مقابل الدعم المطلق لما هو سائد من ممارسات الإستبداد والغبن والتهميش.

هذا بالإضافة إلى إثارة النعرات الشرائحية والقبلية والجهوية - سياسة فرق تسد - كلما أرتفع منسوب خطاب الرفض ومطالب التغيير الحقيقي والجاد، كما ان سياسات التمييع الممارسة في مجالات العمل النقابي، والسياسي من خلال الانتقائية في الترخيص لصالح تلك الوهمية على حساب تلك التي يمكن ان تشكل خطرا نقابيا وسياسيا على مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة، بالإضافة إلى أنواع المضايقات الأخرى من سجن ومحاصرة اقتصادية و المنع من الحقوق الوطنية ...الخ

وفي موازاة هذه التحديات، تبرز أيضا عوائق اخرى ذاتية تتعلق أساسا بالجمود والبيروقراطية داخل التنظيمات الثورية وضعف المراقبة والتقييم الداخليين، لكن في المجمل يبقى التغلب على هذه التحديات والعوائق ممكن ومتاح، عندما نتعامل بشكل جيد مع أسباب التغيير في مواجهة عن السياسات التي يضعها النظام.

الوضع الثوري

ان الآثار الناجمة عن الفساد والإستبداد الذي تمارسه الطبقة الحاكمة بمختلف مستوياتها السياسية والعسكرية وكذا الاجتماعية والثقافية، هي في حد ذاتها عوامل مسببة لتقبل الجماهير بل تبنيهم لمطالب التغيير الكبير، الذي نعمل على تحقيقها على أرض الواقع بفضل نضالات و تضحيات الرفاق والرفيقات، كما يشكل إنتشار الفقر بنسبة كبيرة مقابل الثراء الفاحش للقلة القليلة، و ممارسات الظلم والغبن والإستعباد عوامل مباشرة للثورة الناجحة على السيستم القائم.

ان إزدياد الوعي داخل صفوف القوى الكادحة من عمال وفلاحين ونساء وعبيد وعبيد سابقين وفقراء بصفة عامة، مؤشر هام على نجاح عمليات التحسيس والتوعية داخل صفوف الجماهير وإنعكاس واضح لنضالات القوى الثورية في الميادين، كل هذه العوامل وأخرى تشكل جزء كبيرا من إهتماماتنا داخل حركة نستطيع، والتي نعمل جاهدين على التعامل معها مستقبلا بشكل أفضل.

آفاق العمل لدى الحركة

تعمل الحركة بشكل حثيث وبشكل مكثف على تقوية جبهتها الداخلية من خلال تفعيل اللجان الداخلية لها وإطلاق المرحلة الثانية من حملة الإنتساب، والإستعداد بشكل قوي للانتخابات المحلية القادمة من أجل دخول قبة البرلمان والمجالس الجهوية والبلدية، دون ان ننسى بعد التكوين والتأطير لصالح القيادات والاعضاء والمنتسبين، لأننا نعتبره صمام أمان نجاح تنظيمنا السياسي، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة والتعاون مع الشركاء في المنطقة والعالم في إطار تقوية نضالات شعوبنا ضد أنظمة الفساد التابعة.

ان النجاح يبدو ممكنا لكنه بحاجة لتمرين الاساليب والتعامل مع حجم كبير من الصعوبات البنيوية واختراق اقوى لمنظومة الفساد الانتخابية التي بنيت قبل عشرات السنين، والامل في ذلك يبقى مرهونا بنمو الوعي من جهة ووصول الخطاب الى مزيد من المساحات التي تحتلها الطبقات الكادحة الحالمة بالتغيير والمشوشة بفعل خطط النظام الحاكم سياسيا وثقافيا.

التعليم عن بعد: تكريس للفوارق الطبقية وضرب لتكافؤ الفرص

سفيان نوري

اتخذت الدولة المغربية كغيرها من البلدان مجموعة من التدابير الإحترازية لمواجهة فيروس كوفيد19- ومن ضمنها توقيف التعليم الحضوري واستبداله بالتعليم عن بعد لإنقاذ الموسم الدراسي، معلنة عدة إجراءات، في هذا الصدد، كاعتمادها بعض المواقع الخاصة التي تتيح للتلاميذ والطلبة متابعة دروسهم أو بعض القنوات التلفزية كالرابعة والأمازيغية والرياضية.

غير أن هناك جملة من الأسئلة التي تؤرق الرأي العام وأسر الفئة المتعلمة وكل متتبع لهذا الإجراء، وهل تتوفر الدولة المغربية أساسا على بنية تحتية وأجهزة معلوماتية وأطر وكوادر وبنية تأطير بيداغوجي تسمح لها باتخاذ هكذا اختيار؟ وهل هذا القرار الذي اتخذته الدولة في قطاع التعليم وتدافع عنه باستماتة كان مبنيا على دراسة لواقع التعليم ببلادنا وأهم الإشكالات والتحديات المطروحة عليه؟ أم كان كسابقه من القرارات فوقيا بيروقراطيا اتخذ بعيدا عن واقع المعنيين من مؤطرين أساتذة وطلبة وتلاميذ وأولياء أمورهم ومجتمع؟ وما موقع الحركة الطلابية من هذه التدابير في قطاع التعليم العالي تحديدا؟

بداية ستتم محاولة تحديد مفهوم التعليم عن بعد، ثم ستتم مناقشة الأسئلة المطروحة لمحاولة الإجابة عنها انطلاقا من حزمة الإجراءات التي اتخذتها الدولة في القطاع.

التعليم عن بعد هو منهجية تستخدم فيها الوسائل التكنولوجيا والمعلوماتية (حاسوب، هاتف، فيديو، الطباعة، مراسلة...) باعتبارها وساطة لنقل المعلومة من طرف الملقي أو المعلم (...) إلى طرف آخر هو المتلقي أو المتعلم، وفي هاته الحالة لا يكون فيها المتعلم حاضرا جسديا في المؤسسة التعليمية (جامعة، مدرسة، معهد...) ويتلقى تعليما في منصة رقمية محددة، بحيث توجد مسافة مادية فاصلة بين هذين الطرفين أي المتلقي والملقي أو المتعلم والمعلم. ويستدعي قبل اعتماد أسلوب التعليم عن بعد من طرف الدولة أن توفر مجموعة من التدابير الإستباقية الأساسية والضرورية لكي يحقق التعليم عن بعد أهدافه المتوخات منه، سواء المتجسدة في التربية وغرس القيم الثقافية والإجتماعية والوطنية والإنسانية أو المتجسدة في اكتساب وتعلم المعارف والمهارات الأولية من أجل ولوج السوق الشغل؛ ومن بين التدابيرالإستباقية الأساسية والضرورية ما يلي:

- التوفر على بيداغوجية وديداكتيك يتناسبان والتعليم عن بعد.
- بنية تحتية تستوعب التغييرات الهائلة في مجال التكنولوجيا المعلومات.
- إجراءات تنظيمية من قبيل تشكيل فرق من أساتذة ومعنيين وخبراء في هذا القطاع لإعداد المقررات الدراسية المتعلقة بالتعليم عن بعد.
- بناء وتدريب أطر وكوادر(أساتذة، معلمين، مدراء، موظفين وغيرهم ..كل حسب مجال اشتغاله)، متمكنة من التقنية وقادرة على إيصال المعلومة للمتعلم عن طريق التعليم عن بعد.
- توفير المكتبات الإليكترونية وتجهيزها للمتعلم.
- إنشاء جامعة إليكترونية للتعليم عن بعد.
- توفير الأجهزة والأدوات الضرورية للمعلم وللمتعلم لمتابعة التعليم عن بعد وخلق تفاعلية بينهما.
- توفير شبكة الأنترنيت للمتعلم وللمعلم على حد سواء وبالمجان ...

يعرف أن قطاع التعليم ببلادنا يعيش أزمة خانقة بسبب السياسات النيوليبرلية التي تسنها الدولة في هذا القطاع، وحسب الإحصائيات الرسمية للدولة، فإن التعليم الحضوري تشوبه مجموعة من الإشكالات والإكراهات ناهيك عن التعليم عن بعد؛ ويكفي أن نستعرض بعض من هذه الإحصائيات في التعليم الحضوري لنفهم أنه لا بنية تحتية (جامعات إليكترونية، مكتبات إليكترونية..) ولا تأطير بيداغوجي (أساتذة، معلمين، مدراء، موظفين وغيرهم من الكوادر والأطر التي لها تكوين في هذا التخصص) ولا أجهزة معلوماتية (هاتف ذكي، حاسوب ...) ولا خطة تنظيمية (البرمجة، الهيكلة ...) متوفرة لدى الدولة المغربية لتعتمد أسلوب التعليم عن بعد. فمن بين هذه الإحصائيات نذكر أن عدد الجامعات في المغرب يصل إجمالا إلى 23 جامعة منها 12 جامعة عمومية، و5 في إطار الشراكة، و5 خاصة وجامعة واحدة بتدبير خاص، فيما وصل عدد الإجمالي للطلاب إلى 1.009.678 في كل من التعليم العالي الخاص والتكوين الأطر والتعليم العالي الجامعي ويقابل هذا الكم الهائل من الطلاب 20.829 أستاذ جامعي لتصل بذلك كل من نسبة التأطير البيداغوجي إلى 194 طالب لكل أستاذ جامعي والطاقة الإستعابية إلى 100 مقعد لكل 329 طالب، كما أن المعطيات من جهة ثانية تشير إلى أن العدد الإجمالي لولوج فئة الشباب المغربي المتراوحة أعمرهم بين 19 و 23 سنة للتعليم الجامعي لا يتجاوز نسبة 25% أي أن 75% من الشباب والشابات إما ينقطعون عن الدراسة أو أنهم لم يلتحقوا بها نهائيا.

إن كل هذه الإحصائيات تحيلنا على أن اعتماد أسلوب التعليم عن بعد لا يمكن إلا أن يساهم في تقوية التفاوتات الطبقية؛ فأبناء الطبقات الغنية يتوفرون على التجهيزات المطلوبة في كل مايتطلبه هذا الأسلوب، عكس أبناء الطبقات الشعبية الذين لا يتوفرون لا على شبكة الإنترنيت ولا على الأجهزة التي تمكنهم من متابعة دروسهم عن بعد ناهيك عن أبناء المناطق القروية الذين لا يتوفرون حتى على الخدمات الضرورية الماء الكهرباء تغطية شبكات الإتصالات والتلفزيون وغيرها من الإحتياجات، وبذلك تضرب الدولة المغربية مبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص – التي يجب على الدولة أن تحترمها في العملية التعلمية – عرض الحائط.

إن الدولة خلال إقرارها لهذه الخطوة لم تولي اهتماما بهذه التدابيراللازمة التي يجب أن تتوفر قبل اعتماد أسلوب التعليم عن بعد، والتي وضعتها الدول التي تحترم نفسها نصب أعينها كأساس ومنطلقات في اعتماد هذا الأسلوب، بينما اتجهت الدولة المغربية إلى اعتباراها مجرد شكليات متجاوزة، وأن الأهم من وجهة نظرها هو إنقاذ الموسم الدراسي بأي ثمن وبأي وسيلة ولا يهمها على حساب من.

إن أقل ما يقال عن هذا التدبير الذي اتخذته الدولة في قطاع التعليم هو أنه خطوة ارتجالية فوقية شأنها شأن باقي القرارات والسياسات التي اتخذتها الدولة من ذي قبل (قانون الإطار 51.17، نظام البكالوريوس...) وذلك لإعتبار أساسي وهو أن الدولة لم تقم ولو بدراسة أو إحصائية واحدة في أوساط الفئة المعنية بتنفيذ هذه القرارات أي فئة الطلبة حول إشكالاتها واحتياجاتها في هذا الصدد، وبالتالي فإن هذه الفئة هي المتضرر الأكبر من هذه التدابير والقرارات والسياسات المرتجلة لأنها في نهاية الأمر هي التي تحصد نتائج هذه القرارات.

لا يسمح الواقع المأزوم للحركة الطلابية بأن تتصدي لهذه السياسات فواقع التشتت والتشرذم وغياب الأداة التنظيمية والوحدة بين مكوناتها يجعل منها – أي الحركة الطلابية – غير قادرة عن الدفاع عن مكتسبات وحقوق هذه الفئة ويضعها أمام فواهات كل المخططات التصفوية، الأمر الذي يجعل من مهمة توحيد مكونات الحركة الطلابية وإعادة بناء الإتحاد الوطني لطلبة المغرب مهمة لا محيد عنها وكل تأخير وتأجيل لهذه المهمة سيؤدي بها وبقطاع التعليم إلى ما لا يحمد عقباه.

إن أقل ما يقال عن هذا التدبير الذي اتخذته الدولة في قطاع التعليم هو أنه خطوة ارتجالية فوقية شأنها شأن باقي القرارات والسياسات التي اتخذتها الدولة من ذي قبل (قانون الإطار 51.17، نظام البكالوريوس...) وذلك لاعتبار أساسي وهو أن الدولة لم تقم ولو بدراسة أو إحصائية واحدة في أوساط الفئة المعنية بتنفيذ هذه القرارات أي فئة الطلبة حول إشكالاتها واحتياجاتها في هذا الصدد، وبالتالي فإن هذه الفئة هي المتضرر الأكبر من هذه التدابير والقرارات والسياسات المرتجلة لأنها في نهاية الأمر هي التي تحصد نتائج هذه القرارات.

الشعر والحياة

أبو نزار

يقول الشاعر "تميم بن مقبل":

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر

تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

أيّ ثمن هذا الذي يتمناه الشاعر المخضرم؟!، وقد فاته أن الحجر نفسه مهما كان جلمودا، صلدا، فإنه لا ينجو من حركات كيميائية باطنية، مما يؤكد أن الأشياء تتحرك بلا استثناء بما فيها أبو الهول.. وأيّ بعد سوداويّ، هذا، يشل حركية الإنسان، فيحوله إلى انهزاميّ، سالب، قلق قلقا وجوديا ؟!.

بل كيف يمكن أن ينحوَ الشاعر منحى بمثل هذه الدونية، وهو في أصله مرهف الحساسية، سريع التأثر؟!.

وحقيق عليه أن يكون مهمازا، حافزا، يدعو بحرارة إلى الإقدام بدل الإحجام، لاسيما أن العمر قصير، إذا قيس بما أنجزه الإنسان. سُئل مؤسس الصين الشعبية: كم عمركم، يا "ماو"؟ فأجاب بلباقته المعهودة: " إن العمر لا يُعيّر بحركة الكواكب (الزمن)، وإنما بما يقدمه الإنسان من نضالات وأعمال....".

وهي لصالح البشرية دونما شك.. وفي تاريخ الفكر العربيّ، أن أحدهم قال: "اطلبِ الموت توهبْ لك الحياة." ولعل من مجاورات "الحياة" المعجمية: الحياء، والحيا: الخصب والمطر.. ولك - أيها القارئ اللبيب - أن تقارنَ بين بيت تميم، المذكور، وبيت الشاعر الجاهليّ: "طرفة بن العبد"، الأبيقوريّ:

فإن كنت لا تسطيع دفعَ منيتي ×××× فذرني أبادرُها بما ملكت يدي

وقد ملكت يدا الشاعر ثالوثا بائيا هو: الشرب، الحرب، الحب ومشتقاته، لواحقه (تقصير يوم الدجن ببهكنة....)

وهكذا وإلا فإن حياة الإنسان ستفقد معناها، وستكون حاضنة الخواء..

ألم يهتدِ تميم بفضل حدسه الشعريّ إلى ما آمن به الشعراء الصعاليك، في العصر الجاهليّ من قيم مضيئة، او غنّاه شعراء الخوارج، وبخاصة قطريّ بن الفجاءة ،القائل:

فصبرا في مجال الموت صبرا ×××× فما نيل الخلود بمستطاعِ؟!

ومما يسوّغ هذه المقارنة العجلى أن الشعراء الثلاثة متقاربون من حيث الفترات التاريخية، بالإضافة إلى كونهم مهووسين بـ((شعر الحكمة))، على الرغم من التفاوت الصارخ بينهم، ولو شئت الاسترسال في الاستشهاد، وضرب الأمثلة لعجز القرطاس والقلم، ولكل متني، وشلت يميني، وشاخت قوايَ الذهنية، ولاحتجبت كفاياتي..

مهما يك عصر الشاعر، فإن الشاعر في تصوري المتواضع، هو االرؤيويّ، ذو الصور الشعرية الحبلى بزخم الدلالات، الدلالات المورقة، المزهرة، وبتخمة الإشراقات الفاعلة، المفتتنة بالإنسان، المتطاولة على جغرافية الزمان.. فإذا هي شغف، ولهف جسوران، متمنّعان، حتى لكأنهما جوادان مطهمان، يمتعان ويقنعان..

لم يجانب "أدونيس" الصوابَ حين عرّف الشعرَ بأنه "رئة العالم."، بدونه نختنق قبل أن يخنقنا "كورونا" ،وتصفر أشواقنا، وتتهشم أباريقنا، فلا تسمع فوق لحودنا سوى نعيب الغربان، قبل أن يطوينا النسيان، ونضيع ما كان حريا بنا من فوران وغليان..

لذلك يُعذر النقاد الذين ميزوا الشاعرَ، الشعرورَ، الشويعرَ والمتشاعرَ.. بل إن مؤلف: "أسئلة الشعر": ((منيرا العكشَ))، قال عن نزار. ق.: ((هو شاعر فقط))، أما محمود درويش فهو (شاعر ناقد).. وشتان الموقفان، الناقد مثقف في غيرما افتراء، وربما هذا هو الشاعر الذي مكّنه Heidegger من أن يجاورَ الآلهة، وقد تنسحب الآلهة لتفسح له طريق التوهج هناك في العلياء، وهو يصوغ لآلئ الكلمات، والصورَ البكرَ جواهرَ تقطر ندى، فتبلّ الصدى، حتى إنها لتغدو رسما منطوقا، مكتنز الشهقات والزفرات.. لا يضيره في شيء أن يُمسيَ شمعة تحترق لتضيء للإنسانية دياجيرَها.. فطِبْ، أيها الشاعر المناضل، نفسا، ولتنمْ ملءَ جفونك، فشعرك محفوظ في الذاكرة الجمْعية..

الإنسان - موضوعك - مسحوق، ممشوق، يكابر بإصرار غير مسبوق، وإن عمّ السغب، فلا عجب.. مجالك الحيويّ أن تنخرط في النقد، وتسائلَ، ولتتذكر رواية، الشاعر ناظم حكمت "الحياة جميلة، يا صاحبي!. ".

أختم هذه السطور باستفهامين إنكاريين، أولهما: أرني/أروني حضارة واحدة في العالم تحققت بمعزل عن مساهمات الشعر؟؟؟!! والآخر: أليس الشعرُ مفسرَ الحياةِ، وناقدَها، نحو ما اعترف "ماثيوز أرنولد" ؟؟!!.

عساني أكون أصبت في إعادة قراءة الشعراء الثلاثة، على الرغم من أنني - مرة أخرى- اكتفيت من نصوصهم بما يمكن أن أسميَه: ((كفاية الاجتزاء.)). وأعتذر إن اخترتهم من الشعر العموديّ.. لأنني قد ألامس لاحقا عينة من الشعر الحديث، في الموضوعة نفسها.

وجليّ أنني لم أقارب تلك الأبيات مقاربة تعزر المستويات المختلفة: الداليات، الدلاليات، التداوليات، بله البنية الإيقاعية، ولم يُحتفى إلا بموضوعة "الحياة"، وبعض الصور المرتبطة برؤيا العالم...

كرونة يالفكرونة عريتي على ماعونا

عبد اللطيف سردي

يا لمعمرين السوق بالقوافي.
جات كرونة على غفلة وصابت صبيطار حافي.
لا فاصمة ولا دوا احمر كافي.
وشلا عيلات ولدو في الزناقي وهاد شي ماهو خافي.
ما نفعات حبة سوداء ولا رقية. والحجامة لاحو موسهم في المطافي.
ولعاليم لحلايقي هضر ولا ياسيادي مفافي.
تغلقو لقهاوي .مابقا غميق بارصا والريال وموازين ولاتيرسي ولاميسي.وليت انا بعدا مع وليداتي في داري دافي.
وطلقو لينا كل المساجين جلول وبودا والزفزافي.
وسوق الدلالة الرأسمالية ولات بحال الغابة كلها عوافي.
والشينوة وكوبا راها شحال هذي تشافي.
والطبيب والفرملية والاستاذ والفلاح تاج فوق راسي وخيرهم علينا وافي

الثقافة والتغيير

في سلطة العادة

نور الدين موعابيد

أكاد أزعم أن الفكر البشريّ لا يكفّ عن ترداد مفاهيم معينة، شغلته، وما تزال تشغله من قبيل: الديمقراطية الإيديولوجيا، الثورة، التراث، العادة.. وحسبي أن ألامس مفهوم العادة ملامسة خاطفة.

يقول Lenine : "إنه لا شيء أقوى من العادة"، بل إن أبا الطيب أنشد في صدر أحد أبياته:

"لكل امرئ من دهره ما تعوّدا" وربما كان هذا، وذاك صدى القول المأثور: "الطبع يغلب التطبّعَ."

وإذا كانت العادات من مكونات المخيال الشعبيّ، أو اللاوعي الثقافيّ، فإنه أحجى أن يقارَب هذا المكون وَفق آليتين موجهتين: التنخيل (الغربلة)، والتحيين، لاسيما أن الإبداع في حقيقته، هو خرق الاتباع، بعد قتل القديم (المحاكَى) فهما بما أن السيرورة الزمنية الثلاثية تقتضي جدل الماضي، الحاضر، المستقبل، وإلا فإن الصيرورة (بحرف الصاد)، بمعنى الماكروتحولات، لا تتأتى.

ويمكن القول- باطمئنان- :إن الحضارة تتحول إلى تراث، في حين أن التراث لا يتأدى أن يغدوَ حضارة (عليّ أومليل) وأكرمْ بشاعر معرة النعمان، الذي تمرد على سلطة الماضي؛ إذ قال:

وإني وإن كنت الأخيرَ زمانُه □□□ لآتٍ بما لا تستطعه الأوائلُ

واضح أن قارئَ التاريخ، الموضوعيّ ليَفعّل ثنائية: الفصل/ الوصل (الجابريّ، وغيره)، لأن إشراقات أولئك الأوائل لا تعطّل مخيلة الإنسان المعاصر، المجازف، المتطلع المؤمن بما يسميه ((أدونيس)): "المجاوزة"، أو هو ذلك الذي على لسان أبي القاسم الشابيّ:

إذا ما طمحت إلى غاية □□□ لبست المنى وخلعت الحذر

وأقدر أن من الآراء التي تنم عن خواء أصحابها، تلك التي تربط الإبداع بـ"البدعة: الضلالة ، ومآلها النار"!!!!!

ولا جرَمَ أن التوجهات ذات البعد التنويريّ، لا تغيّب عوامل الإبداع (التحول)، المساعدة adjuvants Les actants، وعوامله المضادة les actants opposants.

لذلك أقتصر على الإشارة إلى أن الأنشطة الخلّاقة مرتهنة ببناء مشروع مجتمعيّ، حداثيّ، ديمقراطيّ، وليد إرادة شعبية تفرض إرادة سياسية، المبتدأ فيها هو الإنسان، والخبر فيها هو الإنسان كذلك، فيرقى من ثمة إلى مواطن بدلالة المواطنة السياسية..

وفي خضم كورونا قد نسائلُ عاداتنا البيتية من حيث نمطيتُها وتغيرُها، لنخلصَ إلى أن "إعادة الإنتاج"، والرتابة هما السائدتان بما أن ثنائية: الأمر/النهي عششت، فباضت وأفرخت في مدة الحجر الصحيّ، على الرغم من أنها لمّا تتجاوز عشرين يوما، وحتى لا أغمط المنخرطين، المؤمنين بمبدإ: ((المناصفة))، حقهم في ثقافة الاعتراف.. فمن الرجال مَن أوغل، وهو يلاحظ الملاحظة المشارِكة l'observation participante

ومنهم أيضا مَن تعلّم البستنة في زمن قياسيّ، وهكذا.. بيد أن ما يزيد طينَ عموم الكادحين بلةً هو هذا التساؤل المرّ: كيف يجبر أفراد الأسرة، أحيانا العائلة، الواحدة، المتعددون، الذين قد يتجاوزون الدزينة، على الحجر الصحيّ في غرفة واحدة ؟؟؟!!!

أبريل 2020.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لمسألة التبعية لمراكز الإمبريالية والهجوم على القطاع العام ونتائجه الكارثية على الأوضاع الاجتماعية لأوسع الجماهير وعلى مستقبل البلاد، والتي كشفت أزمة جائحة كورونا فداحتها حتى في الدول التي توصف بالمتقدمة، نستضيف الرفيق عبد الله لفناطسة، المناضل النقابي والحقوقي والسياسي المهتم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخبير في قضايا الشغل لنحاوره حول انعكاسات الخوصصة على واقع الطبقة العاملة وعموم الكادحين ودور القوى الديمقراطية والتقدمية في الحفاظ على المكتسبات الشعبية والنهوض بالقطاعات العمومية سواء عبر العالم أو على المستوى الوطني.

1 إن الأزمة التي تهز عالمنا اليوم جراء جائحة كورونا، تساءل كل المرجعيات وترتيب الأولويات، وأصبح قادة الدول الامبريالية أنفسهم يقرون بأهمية القطاع العمومي أكثر من أي وقت مضى، بما يمثله من حماية لحياة المواطنين وكتجسيد لمعنى التضامن. ما هي ظروف اضطلاع القطاع العمومي بهذا الدور التاريخي؟

ما نقول اليوم بضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن ذلك يندرج في إطار النضال من أجل الحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة والشعوب عامة. وهنا نحيل على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي الفترة القصيرة من عمر الرأسمالية التي اضطلعت فيها الدولة في البلدان الصناعية على الخصوص بدور مركزي في تحقيق الشغل الشامل وتحسين الدخل والخدمات الاجتماعية... إلا أن اضطلاع الدولة بهذه الأدوار الاجتماعية، خلال ما سمي بالثلاثين سنة المجيدة، يعود لظروف تاريخية أرى من المفيد التذكير بها بإيجاز.

بعد مسلسل كفاحي طويل وقاسي استغرق حوالي قرن ونصف وتخللته إضرابات وانتفاضات وثورات (1848، 1871، 1905...) وقدمت خلاله الطبقة العاملة آلاف المعتقلين والمنفيين والشهداء، استطاعت هذه الأخيرة تحقيق مكاسب ثمينة من قبيل يوم عمل من ثمان ساعات والتغطية الصحية والعطلة السنوية المؤدى عنها والتقاعد والتأمين عن الأمراض المهنية وحوادث الشغل والتعويض عن البطالة والحق النقابي إلى غيرها من الحقوق العمالية التي كرستها معايير منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة والتشريعات المحلية للبلدان الرأسمالية الكبرى وامتدت إلى تشريعات المستعمرات (قوانين يونيه 1936 بالمغرب كمثال). وقد شكل نجاح الثورة البلشفية انتصارا للبروليتاريا الروسية في صراعها مع السلطة البرجوازية وبقايا الإقطاع من جهة، ومن جهة ثانية فتح آفاقا ثورية للكفاح العمالي المتواصل بأوروبا والولايات المتحدة منذ بداية القرن 19. كما أن قيام الاتحاد السوفياتي على حدود أوروبا وصعود الثورة الصينية في قلب آسيا كان بمثابة إنذار للإمبريالية وللأنظمة العميلة لها. وعلى صعيد آخر فإن تطور المنافسة بين الرساميل في العالم أنتج أزمات داخلية جسدتها الحروب الاستعمارية التي انتهت بحربين عالميتين دمرتا كتلة ضخمة من قوى الإنتاج على الصعيد العالمي. وفي خضم ذلك حدث الكساد العظيم سنة 1929 واستمرت آثاره في الثلاثينات وبداية الأربعينات، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي بصعود النازية التي حاولت توسيع أسواقها الرأسمالية إلى البلدان الصناعية نفسها بدل المستعمرات التقليدية.

كانت تلك أهم العوامل التي أدت إلى اعتماد "الاتفاق الجديد" (New Deal) من لدن الإمبريالية العالمية، بهدف إنقاذ الرأسمالية المأزومة ولقطع الطريق على قوى اليسار حتى لا تستثمر الأزمة في صراعها ضد النظام الرأسمالي.

خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوروبا سياسات عمومية كنزية تضطلع فيها الدولة بدور مركزي في المجالات الاقتصادي والمالي والاجتماعي. حيث جرى توسيع وتقوية القطاع العمومي وتأميم القطاعات المنهارة وإطلاق مشاريع عمومية ضخمة لتشييد الطرق والسدود ومحطات الكهرباء وغيرها من البنية التحتية الكفيلة بتنشيط الاقتصاد وتشغيل ملايين العاطلين. ولأن تحريك عجلة الإنتاج يحتاج إلى توفر الطلب الفعلي (الاستهلاك والاستثمار)، اعتمدت الحكومات سياسات لتحسين الدخل وزيادة الإنفاق العمومي في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات وباقي الخدمات الاجتماعية. بل إن الحكومة الأمريكية أحدثت منحة للشباب مقابل مشاركتهم في مخيمات شبه عسكرية لغرس الأشجار ومحاربة التلوث وحفر الآبار وإصلاح الطرق...

أعتقد بأن يتوجه نضالنا لوقف العمل بإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتأميم المؤسسات الاستراتيجية بدء بمعمل لاسامير لتكرير البترول، ووقف تسديد الديون، وإلغاء اتفاقيات التبادل الحر، ومراجعة الدستور لإقرار الحقوق الإنسانية الشاملة للمواطنين والمواطنات دون تمييز، ووضع مخطط تنموي استراتيجي يضع في أولوياته: التعليم والبحث العلمي والصحة والسكن والثقافة والطرق القروية وباقي الخدمات الاجتماعية والضغط لإلغاء قانون المالية 2020 ووضع ميزانية عامة اجتماعية تستجيب على الخصوص للأولويات الاجتماعية الأساسية وإلغاء مشاريع البذخ والتسليح وكل الأنشطة الطفيلية اللاشعبية وإلغاء الصناديق الخصوصية للخزينة (90 مليار درهم في ميزانية 2020)

وتجدر الإشارة إلى أمرين هامين يتجليان: من جهة في الدور الذي قامت به النقابات وقوى اليسار في مواصلة الضغط على حكومات البلدان الصناعية ومواكبة المكتسبات العمالية والشعبية المحققة، ليس فقط خلال الثلاثين سنة المجيدة بل منذ نهاية القرن 19، ومن جهة ثانية أن أقطاب الرأسمالية العالمية لم تكن موحدة في موقفها إزاء هذه "الدولة الراعية". حيث استمر مجموعة من الرأسماليين يناصبون العداء للسياسات الكنزية، كما أن بعض الصناعات لم تتحمس للقيام باستثمارات جديدة وخصوصا في بداية "الاتفاق الجديد" واكتفت بالتخلص من المخزون المتراكم خلال الكساد العظيم. ومع ذلك ظل القطاع العمومي يقوم بدور القاطرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الرأسمالية، إلى أن حصل الانقلاب النيولبرالي في نهاية السبعينات من القرن الماضي.

2 منذ مطلع الثمانينيات دخل النظام في المغرب في مسلسل ممنهج يرمي إلى الإجهاز على القطاعات العمومية وتقليص لميزانيات القطاعات الاجتماعية على الخصوص، وراهن بالمقابل، على الأقل فيما يعلن من خطاب رسمي، على الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية وأغدق عليه بالامتيازات. أية حصيلة اليوم لهذه السياسات؟

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن النظرية الرأسمالية الكنزية المطبقة في إطار دولة الرعاية التي سادت طيلة "الثلاثين المجيدة"، لم تكن تحظى بإجماع داخل الاتجاهات الرأسمالية نفسها. ذلك أن "مدرسة شيكاغو" ظلت تتحين الفرصة للانقلاب على هذه السياسات. وكانت الفرصة مواتية مع انفجار أزمة رأسمالية جديدة في منتصف السبعينات تجلت في ارتفاع البطالة والغلاء في نفس الوقت. وهكذا قاد هذا الاتجاه النيولبرالي انقلابا على "دولة الرعاية" في أمريكا وإنكلترا وباقي أوروبا. ثم تكفلت مؤسسات بروتن وودز (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بتعميم هذه الاختيارات النيولبرالية على باقي بلدان العالم الثالث بدعوى مساعدتها على الخروج من ورطة المديونية. فكانت الوصفة جاهزة لدى المؤسسات المالية الدولية تتمثل في تطبيق برامج التقويم الهيكلي.

ومعلوم أن مديونية المغرب تضاعفت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بفعل النهب الذي تعرضت له المالية العمومية من طرف البرجوازية الكمبرادورية والملاكين العقاريين وكبار مسؤولي الدولة وضباط الجيش، وأيضا بسبب انخفاض أسعار الفوسفاط في السوق العالمية وارتفاع فاتورة حرب الصحراء.

هذه المديونية المرتفعة، فضلا عن تفاقم العجز العمومي وانخفاض احتياطي العملة، دفعت بالدولة المغربية إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج التقويم الهيكلي سيء الذكر، يمتد على عشر سنوات (1983-1993). في البداية أعلنت الدولة عن نيتها في خوصصة 112 من المقاولات العمومية أو شبه العمومية والمؤسسات الفندقية وأصدرت قانونا ومراسيم تطبيقية لتحديد لائحة المؤسسات المعنية وشروط تفويتها للخواص. ويتعلق الأمر بقطاعات:

- الصناعة الغذائية،
- والنسيج والألبسة،
- والعقار والفنادق،
- والقطاع الصناعي بشكل عام،
- وجزء هام من مؤسسات القروض والشركات القابضة.

كما أعلنت الدولة آنذاك عن احتفاظها بالقطاعات الاستراتيجية والتي ستبقى تحت مراقبتها. ويتعلق الأمر بالقطاعات التالية:

- الكهرباء والماء والبريد والاتصالات،
- النقل الحضري والبحري والسككي والأنشطة الخاصة بالموانئ والمطارات،

<<< تابع ص 15

مصطفى كوجاك: شهيد آخر ينضاف إلى قافلة الشهداء بتركيا

عبدالمالك حوزي

في الوقت الذي ينشغل فيه النظام التركي الفاشي بمغازلة الكيان الصهيوني ودعمه بالمعدات الطبية لمكافحة وباء كورونا . شهيد آخر ينضاف الى قافلة الشهداء بهذا البلد . يتعلق الامر ب الشهيد__مصطفى__كوجاك Mustafa koçak البالغ من العمر 28 سنة الذي استشهد إثر إضراب مفتوح عن الطعام في سجون النظام التركي ، وصل الى 297 يوم . وذلك احتجاجا على الظلم وغياب العدالة حيث لفقت له ولأعضاء المجموعة الموسيقية " يورووم " محاكمة صورية. و حوكم الشهيد بالسجن المؤبد . وكانت قبله الشهيدة هيلين__بوليك Helin__Bolek سقطت يوم 03 ابريل 2020 بعد اضراب الامعاء الفارغة دام 288 يوم .

وتخوض مجموعة__يورّوم / Grup__Yorum .. الموسيقية إضراب الأمعاء الفارغة احتجاجا على الاضطهاد الذي يطال كل أعضائها وعضواتها . من منع لأنشطة المجموعة واعتقال ما لا يقل عن تسعة أعضاء منذ سنة 2017 من بينهم الشهيد مصطفى ، ومتابعة

آخرين . و سبق للشرطة التركية أن داهمت مرات عديدة أحد المراكز الثقافية بإسطنبول الذي تنشط فيه المجموعة الموسيقية وعبثت بكل ممتلكاتها . وقامت باعتقالات عدة ـ على مراحل ـ من نفس المركز.

هذا ولا يزال الرفيق إبراهيم__غوكشيك يواصل الاضراب عن الطعام من خارج السجن حيث يصل اليوم الى 314 يوم .

مجموعة__يورّوم Grup__Yorum الموسيقية ..هذه المجموعة الكبيرة العريضة التي غنت وتغني بكل اللغات ـ إضافة الى اللغة التركية ـ كالكردية / العربية / الاسبانية ..... وأغانيها موجهة الى كل المضطهدين في العالم .

فأينما وجد الظلم فمجموعة " يورووم " تنحاز أوتوماتيكيا الى جانب الحرية والقضايا العادلة . غنت أشعار ناظم حكمت بالتركية وغنت لفلسطين بالعربية وغنت ل شي__جيفارا بالاسبانية ...

منذ تأسيسها كمشروع غنائي ملتزم بقضايا الشعب والتغيير سنة 1985 . والفرقة تستمر ويتغير أعضاؤها بشكل دوري . أنشأها في ذلك الوقت مجموعة من الطلبة المناضلين بجامعة اسطنبول كانوا كلهم من اليسار الثوري متشبعين بالأفكار الماركسية اللينينية اختاروا خط الموسيقى الملتزمة وساروا على نهج فنانين عالميين كبار مثل فيكتور__جارا وغيره واعتمدوا تلحين أشعار عمالقة كبار من بينهم ناظم__حكمت " شاعر الشعب والحب والحداثة والسجن والمنافي ...ولأن هذا الشاعر ـ ناظم ـ عاش موبوء بالأمل في انتصار المضطهَدين . جاءت " يُورُومْ " لتعزف ألحانه بعد موته . كي يستمر ناظم كشعلة من نار فيها وتستمر هي فيه ..

منذ سنة 1987 والى اليوم أصدرت مجموعة " يورُوم " عشرات الألبومات الغنائية وشاركت في المئات من المهرجانات والحفلات بتركيا وأوروبا ....

وقبل أن تغني لانتصار الإنسان و للثورات في العالم حملت مشروعها الموسيقي لتكون صوتا للجماهير المقهورة ببلاد الأناضول . تلك المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي تشمل معظم الأراضي التركية والمعروفة بآسيا الصغرى والتي ينتمي إليها كل أعضاء هذه الفرقة...

تطورت المجموعة بشكل ملفت بإبداعاتها الكبيرة و بمواقفها السياسية لتصبح صوت المعارضة التركية المطالبة بالحرية والكرامة وتقاسم الثروة .... شاركت " يوروم " في مجموعة من التظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية، بالشارع إلى جانب الجماهير و بالمصانع إلى جانب العمال . و كذا بالجامعات مع الطلبة.... أدت ضريبة حبها للناس البسطاء وتشبثها بضرورة التغيير في تركيا ثمنا باهظا ، حيث يتعرض أعضاؤها إلى مضايقات كبيرة و قمع و تعنيف ممنهجين ومنهم من عانى الاعتقال التحكمي وذاق مرارة السجون لسنوات عدة. حتى أن الأقراص المدمجة لألبومات " يوروم " و الكاسيط الذي يحمل أغانيها لم ينج من المصادرة والحجز والإحراق والإتلاف ... من طرف قوات القمع التركية . ولازال مقص الرقابة يطارد إبداعاتها في كل مرة .

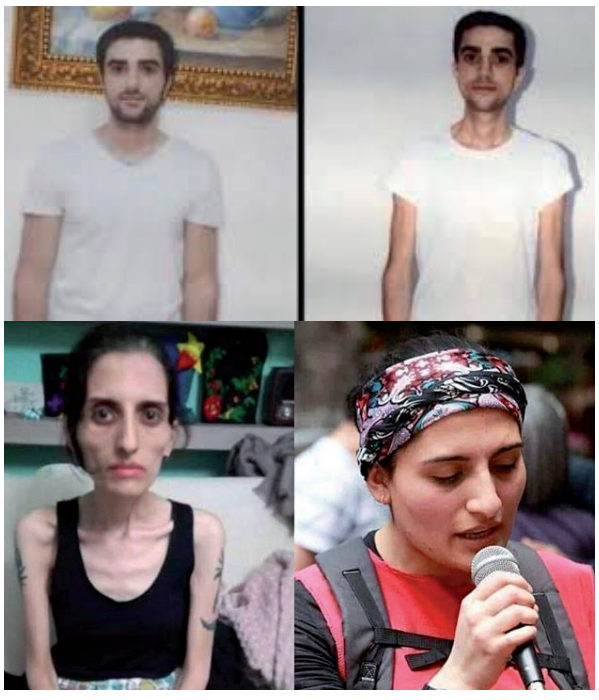

>>> تتمة الحوار

- التنقيب عن البترول وتصفيته وتوزيعه،
- إنعاش الزراعة وتربية المواشي بما في ذلك البذور،
- الصناعة الثقيلة للصلب،
- المؤسسات الجهوية للتعمير والبناء وقطاع السكن الاجتماعي.

لكن، في الواقع فإن الإجراءات المنصوص عليها في برنامج التقويم الهيكلي لم تنته بنهايته المعلنة (1983-1993)، بل استمرت في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (PRES)، كما أن لائحة المؤسسات المخوصصة تجاوزت القائمة المنصوص عليها في قانون 11 أبريل 1990. بدليل أن مؤسسات استراتيجية تم تفويتها لشركات أجنبية بعد 1993 (لاسامير سنة 1996، والماء والكهرباء والتطهير السائل ابتداء من 1997، واتصالات المغرب سنة 2001، وكوماناف في 2007...). كما تم تقليص ميزانيات القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم... وأطلق العنان للقطاع الخاص عن طريق الدعم العمومي والإعفاء الضريبي وتفويت العقارات والصفقات العمومية الريعية.

هذا البرنامج الضخم الموجه للقضاء على القطاع العمومي في المجالات الاجتماعية، واكبه هجوم إيديولوجي واسع تكفلت به وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية والعديد من "المفكرين" والاقتصاديين والجامعيين... من داخل المغرب وخارجه، بخطاب مفاده أن الدولة غير قادرة على الاستمرار في تمويل الصحة والتعليم وباقي الخدمات الاجتماعية، ولا يمكنها الاستمرار في تشغيل العاطلين، وأن السوق الحرة هي الوحيدة القادرة على توفير هذه الخدمات بجودة عالية وبأسعار في متناول الجميع وأن القطاع الخاص هو الكفيل بخلق مناصب الشغل لفائدة المعطلين بمن فيهم حاملي الشواهد...

وعن الحصيلة المالية للخوصصة، فإن الأرقام الرسمية قدرت القيمة المالية ل 112 مؤسسة كانت معروضة للبيع في بداية التسعينات ب 3 مليار درهم موزعة على خمس سنوات، وهو مبلغ هزيل لا يغطي سوى 5.9% من عجز الميزانية المسجل آنذاك. كما أن اتصالات المغرب التي أشرفت حكومة عبدالرحمان اليوسفي سنة 2001 على تفويت 35% من رأسمالها لشركة فيفاندي الفرنسية، لم تتجاوز مداخيلها 23.3 مليار درهم أي أقل بكثير من نفقات المديونية لسنة واحدة (42.22 مليار درهم سنة 2001)، إلى غيرها من الإحصائيات التي تؤكد أن القطاع العمومي المغربي تعرض لعملية تصفية حقيقية بأبخس الأثمان. أما الحصيلة الاجتماعية الكارثية لعملية الخوصصة فقد تأكدت الآن بعدما اكتشف المغاربة، بعد أربعة عقود على تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، أن القطاع الخاص لم يحقق تعميم التعليم والخدمات الصحية والقضاء على البطالة وغيرها من الوعود، رغم ملايير الدراهم التي ظل يستحوذ عليها كدعم عمومي وإعفاءات ضريبية وعقارات مجانية وصفقات عمومية ريعية. بل إن هذا القطاع الخاص أصبح عالة على الشعب المغربي، بحيث أن أصحاب مؤسسات التعليم الخاص والمصحات الخاصة وباقي الرأسماليين كانوا السباقين لمزاحمة الكادحين في الاستفادة من الإعانات العمومية بعد تفشي وباء كورونا.

3 أي دور للقوى الديمقراطية والتقدمية في الحفاظ على المكتسبات الشعبية والنهوض بالقطاعات العمومية سواء عبر العالم أو على المستوى الوطني؟

أظن أن الأمر لا يتعلق بالحفاظ على المكتسبات الشعبية لأن أغلبها ضاع بفعل الهجوم الرأسمالي المتواصل على مدى أربعة عقود. أعتقد بأن الوقت قد حان لتنظيم الهجوم المضاد، من أجل استرجاع المكاسب السابقة وتحصينها وتوسيعها على جميع المستويات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئة في إطار مرحلة جديدة من الصراع. مما يتطلب تقوية الجبهات محليا وأمميا في مواجهة الطبقات السائدة ببلادنا والأمبريالية ومؤسساتها على الصعيد العالمي. هذه الأخيرة تمر الآن من لحظة ضعف بفعل توالي الكوارث البيئية والصحية والاجتماعية الناجمة عن اختياراتها وانفجار الصراعات المكشوفة بين مكوناتها.

وفي إطار هجومنا المضاد محليا، أعتقد بأن يتوجه نضالنا لوقف العمل بإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتأميم المؤسسات الاستراتيجية بدء بمعمل لاسامير لتكرير البترول، ووقف تسديد الديون، وإلغاء اتفاقيات التبادل الحر، ومراجعة الدستور لإقرار الحقوق الإنسانية الشاملة للمواطنين والمواطنات دون تمييز، ووضع مخطط تنموي استراتيجي يضع في أولوياته: التعليم والبحث العلمي والصحة والسكن والثقافة والطرق القروية وباقي الخدمات الاجتماعية (الماء والكهرباء والاتصال والنقل الحضري...). وفي اللحظة الراهنة يجب الضغط لإلغاء قانون المالية 2020 ووضع ميزانية عامة اجتماعية تستجيب على الخصوص للأولويات الاجتماعية الأساسية وإلغاء مشاريع البذخ والتسليح وكل الأنشطة الطفيلية اللاشعبية وإلغاء الصناديق الخصوصية للخزينة (90 مليار درهم في ميزانية 2020) وتحويل اعتماداتها لتمويل القطاعات الاجتماعية وفرض ضريبة تصاعدية على الثروة ودعم أسعار المواد والخدمات الأساسية وإقرار تعويض عن البطالة.

علينا أن نثق في كون الجماهير الشعبية التي استطاعت أن تنتظم جماعيا لمحاصرة فيروس كورونا الفتاك، قادرة على اجتثاث فيروس الرأسمالية الطفيلية الذي تتغذى على عرق جبين الطبقة العاملة ودماء الكادحين.

نداء النهج الديمقراطي بمناسبة فاتح ماي 2020

معا في مواجهة جائحة كورونا والمخزن والرأسمالية وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

يحيي النهج الديمقراطي بحرارة الطبقة العاملة والشغيلة وعموم الكادحين والنقابيين، نساءً ورجالا، وسائر النقابات المناضلة، بمناسبة عيد الشغل الأممي مع متمنياته لهم بالنجاح والانتصار في كفاحهم من أجل تحسين أوضاع الشغيلة المادية والمعنوية ومن اجل التصدي لجشع واستغلال الرأسمالية التي تحاول سيرا على عادتها خلال الازمات السابقة، حل الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا على حساب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

كما يحيي بحرارة جميع العاملين والعاملات في مجال الرعاية الصحية الذين يقودون المعركة بشجاعة وايثار ضد جائحة كورونا كل يوم، رغم ضعف التدابير الوقائية والمعدات الطبية الضرورية نتيجة تخريب الدولة لمنظومة الصحة العمومية عبر خوصصة خدماتها والتقشف في ميزانيتها انصياعا لإملاءات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وخدمة لمصلحة الرأسمال.

جماهيرنا العمالية والكادحة:

يتزامن عيد الشغل/ فاتح ماي 2020 مع استمرار جائحة كورونا التي تعمق تدهور أوضاع الشغيلة، من عمال وموظفين ومستخدمين وفلاحين وكادحين ، رجالا ونساءً. ومن المعلوم أنه رغم ما طرحته الدولة من إجراءات احترازية وتدابير متعلقة بالإعانات إلا ان أعدادا كبيرة من العاملات والعمال وعموم الكادحين يعيشون الفاقة لعدم توصلهم بمستحقات الاعانة او يتعرضون لمخاطر الإصابة بوباء كورونا بسبب إرغامهم على الالتحاق بالعمل في غياب الحد الأدنى من شروط الصحة السلامة.

ان جائحة كرونا اتت لتعري عن هشاشة أوضاع الشغيلة في كافة المجالات وتعمق تفشي العطالة والتسريح من العمل والسمسرة في اليد العاملة والعمل المؤقت والهش، بما في ذلك بالإدارات العمومية، وتدهور الأوضاع المعيشية وتخريب الخدمات العمومية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية بالخصوص. كما شكلت مناسبة لكشف اخطار وتناقضات الرأسمالية المتوحشة ـ المصدر الأساسي للاستغلال ومآسيه ولتدمير الطبيعة والصحة وانتهاك حقوق الإنسان. أما في العالم القروي، فان ساكنته، من فلاحين كادحين وعاملات وعمال زراعيين بالأساس، تعيش بين سندان الجفاف ومطرقة جائحة كورونا وتعاني من الإهمال والتهميش وشبه غياب البنية التحتية الصحية الذي تراكم لعدة سنوات.

ان النهج الديمقراطي يرى أن كل الاجراءات المتعلقة بالحجر الصحي التي تم اتخاذها إلى حد الآن لا يمكن ان تكون ناجعة وفعالة دون بعث روح التضامن والتآزر والتطوع بين مكونات الشعب المغربي للتصدي للتعنيف السلطوي وللإنفراد باتخاذ القرارات ولمواجهة المنطق الرأسمالي التبعي المخزني في تسيير شؤون البلاد والقطع النهائي مع الرأسمالية المتوحشة التي ابانت عن فشلها الذريع في احتواء الازمة.

إن الأوضاع التي تعاني منها الطبقة العاملة والتي كشفت عنها جائحة كورونا هي نتيجة لـ:

- هيمنة الإمبريالية ومؤسساتها الدولية والرأسمال الأجنبي على ثروات بلادنا، وتحكمها في السياسات العمومية، والاستغلال المكثف لجماهير العمال والكادحين من طرف الكتلة الطبقية السائدة، المكونة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية الكبيرة التبعية كل هذا برعاية الدولة المخزنية الأداة السياسية لحماية مصالحهم.

- اختلال موازين القوى لصالح الباطرونا بسبب التراجع الخطير الذي أصبحت تعيشه الحركة النقابية العمالية ببلادنا الناتج عن ضعف الالتزام بالمبادئ الأصيلة للعمل النقابي: "خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها"، الوحدة والتضامن والاستقلالية والديمقراطية والتقدمية والجماهيرية، ربط العمل النقابي من أجل تحقيق الأهداف المباشرة بالعمل النقابي ذي البعد الاستراتيجي الساعي إلى القضاء على الاستغلال الرأسمالي.

- افتقاد الطبقة العاملة لحزبها السياسي الذي يشكل أداتها الثورية للدفاع عن مصالحها كطبقة وعن مصالح عموم الكادحين.

- افتقاد الطبقة العاملة وعموم الجماهير، لجبهة ديمقراطية توحد العمل المشترك لسائر القوى الديمقراطية، وللجبهة الشعبية الواسعة الكفيلة بتوحيد نضالات الشعب المغربي من أجل تخليصه من الاستبداد والفساد سيرا على طريق بناء نظام ديمقراطي يحقق الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وسائر حقوق الإنسان للجميع.

جماهيرنا العمالية والكادحة:

إن الرأسمال يضع تحقيق الأرباح فوق أي اعتبار معرضا حياتكم للخطر. لذلك فإن المهمة الملحة والأساسية، اليوم، هي تعبئة كل القوى الديمقراطية والحية لكي يتم ضمان احترام أقصى الاجراءات الاحترازية والوقائية في ومواقع العمل والاقتصار على الأنشطة التي يستحيل الاستغناء عنها،عملا بالشعارالإنساني "الأرواح قبل الأرباح" بدل الشعار الرأسمالي المتوحش "الأرباح قبل الأرواح".

إننا نجدد، بمناسبة عيد الشغل لهذه السنة، مناداتكم إلى المشاركة الواعية والقوية في بناء حزبكم، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، باعتباره من جهة أداة لتقوية وتعزيز وتوحيد العمل النقابي على أساس مبادئه الأصيلة، ومن جهة أخرى وسيلة لتخلصكم من وصاية الأحزاب المخزنية والأحزاب البرجوازية بمختلف شرائحها، وتمكينكم من تقرير مصيركم والتخلص من الاستبداد المخزني والاستغلال الرأسمالي، وبناء المجتمع الوطني الديمقراطي الشعبي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي المنشود.

إننا في النهج الديمقراطي نعتبر أن النهوض بالعمل النقابي التقدمي وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مسيرة واحدة، ندعو طلائع العمال والفلاحين وباقي الكادحين إلى الانخراط فيها. وفي هذا الإطار، ندعو بحرارة إلى الوحدة النضالية والنضال الوحدوي في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة، وهي الدعوة الموجهة أولا وقبل كل شيء لمركزيتي الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، وكذا لسائر النقابات والتنسيقيات والتنظيمات الفئوية والمهنية.

ولا يفوتنا، في الأخير، أن نعبر مجددا عن دعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل القضاء على الاستعمار الصهيوني وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس فوق كامل التراب الفلسطيني ومساندتنا لكافة الشعوب في مواجهة محنتها الحالية مع جائحة كورونا وفي نضالها الدؤوب ضد الامبريالية والرجعية وفي مقدمتها شعوب السودان والجزائر واليمن وفينزويلا.

عاشت الطبقة العاملة سيدة نفسها
وطليعة للكفاح الشعبي
عاش الشعب

من وحي الأحداث

فاتح ماي تحت الحصار

التيتي الحبيب

تحيي الطبقة العاملة ببلادنا وفي العالم فاتح ماي لهذه السنة تحت الحجر الصحي. هذا الحصار سيحرم العمال والعاملات من تنظيم المسيرات والصدح بالمطالب المشروعة والمنددة بالاستغلال والاستبداد.

عرت جائحة كوفيد 19 الوجه الحقيقي للرأسمالية عبر العالم. لقد فضحت زيف الادعاءات للدول الرأسمالية حول التقدم الاجتماعي وتوفر الحقوق الأساسية لجميع المواطنات والمواطنين. كل الخطابات حول تفوق النظام الرأسمالي والذي مجده البعض حتى جعل منه نهاية التاريخ وأن البشرية وصلت منتهى ازدهارها. انهارت الدولة الرأسمالية أمام الوباء وفشلت في توفير أبسط الاحتياجات لوقف انتشار الفيروس من كمامات ومواد تعقيم وما بالك الأدوية والتجهيزات الضرورية للإنعاش. أغلقت ألاف المعامل ووحدات الإنتاج وتم تشريد الملايين من العمال الذين أصبحوا في رمشة عين بدون مورد عيش وبدون تغطية صحية.

بالمغرب تعرضت الطبقة العاملة إلى ظلم مضاعف؛ فبالإضافة إلى معاناتها من فشل المنظومة الصحية وإسراع الدولة للتغطية عليه، باتخاذ مجموعة من الإجراءات المرتجلة؛ فإن الطبقة العاملة وجدت نفسها أمام فقدان الشغل بدون تعويض أو دعم خاصة لعمال القطاع الغير مهيكل، بينما هناك فئة من الباطرونا اللصوص والمفترسين قرروا مواصلة العمل وفرضوا الحضور على العمال تحت طائلة الطرد بدون اتخاذ أبسط الاحترازات من انتشار الوباء.

هكذا وجدت الطبقة العاملة نفسها مدفوعة لمواجهة كورونا وهي مكشوفة وبدون وقاية تذكر، مما نتج عنه العشرات من الضحايا. لقد أصبحت العديد من الأحياء الصناعية بؤرا للوباء، وساهمت في توسيع رقعة الإصابات داخل المدن والأقاليم.

إن هذا الواقع الخطير الذي تعرفه الطبقة العاملة يكشف أيضا عدم تحمل المركزيات النقابية مسؤوليتها من أجل حماية العمال عموما والمنخرطين خاصة. بل هناك حالات كانت فيها المركزيات النقابية شريكا في قرار استمرار العمل بتواطؤ مع الباطرونا.

فاتح ماي لهذه السنة يكشف أن الطبقة العاملة المغربية لا زالت عزلاء مجردة من سلاح التنظيم. إنها مشتتة على أكثر من 20 نقابة ومقسمة بفعل التدخل السافر للأحزاب البرجوازية من أجل حرمان الطبقة العاملة من قوتها، أي من وحدتها ومن انخراطها في جمع صفوفها والالتفات إلى المهام الأساسية وعلى رأسها استرجاع وحدتها النقابية وبناء حزبها السياسي المستقل.